

## الفصل الأول :

التكامل الاقتصادي العربي (أسسه، مراحله، وإنجازاته)

## تمهيد:

شهد العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية تحولات كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية كان من أهمها سعي الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، أيا كان نظامها الاجتماعي، إلى تكوين كتلتات و تجمعات اقتصادية ، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي ، وذلك للإفادة من مزايا السوق الواسعة و تحرير التجارة ، ومزايا التخصص و تقسيم العمل ومزايا الإنتاج الكبير .

ومنذ مطلع الخمسينات كان العالم العربي،الذي ينتمي إلى دول العالم الثالث، يتطلع إلى الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتبعية الاقتصادية إلى الخارج،من خلال عمليات التنمية ، لكن الممارسات العملية أكدت لدول المنطقة أنه لا يمكن لدولة واحدة من دول الأمة العربية أن تفيد حقا من إمكانياتها الاقتصادية إلا إذا تم استغلالها في إطار من التجمع الاقتصادي فيما بينها يبدأ بالتعاون الجاد وينتهي بالتكامل الاقتصادي العربي.

## المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

من خلال هذا المبحث يتم التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي ماهيته والأسس التي يعتمد عليها.

### المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

قبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي يجب أن نتعرف على مفهوم التعاون الاقتصادي وذلك لأنه في كثير من الأحيان قد يحدث خلط بينهما.

#### 1- مفهوم التعاون الاقتصادي بين الدول :

إن للتعاون الاقتصادي في التاريخ الإنساني جذور ضاربة في أعماق بعيدة وتتجلى صورته المبكرة من مجرد التفاهم والمشاورة إلى توثيق الأوامر بين الدول. فلا يمكن لأي دولة مهما كانت إمكانياتها أن تعيش طويلا وتظل حياتها مستمرة وهي في عزلة عن غيرها من الدول ، فالطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح والمشاركة في النهوض بالحضارة يدفعها أو يجبرها إلى ضرورة إقامة العديد من العلاقات المتنوعة وتنمية روابط التكامل الإنساني، التي تربط بينها كما يدفعها إلى تكوين روابط جماعية تضمها جميعا ومن تلك الروابط التعاون الدولي.(1)

فغالبا ما تكون علاقات التعاون الاقتصادي عبارة عن عمليات مختلفة في المجالات الاقتصادية ، تدخل ضمن اتفاقيات ثنائية أو جماعية، يكون الهدف من ورائها تحقيق منفعة متبادلة لمدة معينة على أساس من التكافؤ في المعاملة ،ومن الميزات التي تتميز بها علاقات التعاون الاقتصادي هي أن كل دولة عضو في هذا التعاون تحافظ على كل خصائصها التي كانت تتمتع بها قبل الدخول في علاقات التعاون الاقتصادي. وبمعنى آخر <<التعاون الاقتصادي هو العمل الهادف إلى تحقيق التمييز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة >>.(2)

ورغم أن النظريات الاقتصادية ترى أن التعاون يتم أساسا لتحقيق منافع أو مكاسب على أساس من التكافؤ لأطراف التعاون، إلا أن الواقع المعاش لا يعكس ذلك حيث نجد أغلب الدول الأطراف في التعاون لا تحقق المنفعة المرجوة من دخولها في إبرام مثل هذه الاتفاقيات الاقتصادية بنفس القدر، مما ينتج عنها تبادلا غير متكافئ ولخدمة مصلحة الطرف الأقوى اقتصاديا.(3)

---

1- إكرام عبد الرحيم، <<التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي>> الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، 2002، ص 45.

2- قدور بوزيدي، <<التكامل الاقتصادي العربي>> رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 1999، ص 15 غير منشورة.

3- قدور بوزيدي <<التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة>> رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1989، ص 3.

## 2- مفهوم التكامل الاقتصادي:

### أ- التكامل لغة:

إن كلمة <<التكامل>> من الناحية اللغوية تدل على التكميل أو التمام أو الكل التمام. (1) أما من ناحية الفعل، فيعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر، وترك القطاعات المتنافسة.

كما أن كلمة التكامل تشير إلى دمج أجزاء في كل واحد، وقد تم استعمالها على نطاق واسع في الأدب الاقتصادي بحيث أصبحت أحد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار.

فالقطاعات الاقتصادية كما هو معروف يكمل بعضها البعض الآخر، فالقطاع الزراعي يكمل القطاع الصناعي من خلال ما يقدمه له من مواد أولية والتي لا يمكنه العمل إلا من خلالها، كالقطن مثلا المستعمل في صناعة المنسوجات، وهذا ما يسمى تكاملا قطاعيا، كما يمكن أن يكون التكامل بين دولتين إحداها صناعية والأخرى زراعية، وهذا هو مفهوم التكامل أو الترابط في المجال اللغوي.

### ب- التكامل اصطلاحا :

للتكامل الاقتصادي العربي مفاهيم مختلفة تختلف باختلاف المدارس الفكرية والظروف الموضوعية. إلا أنه في العموم يحمل معنى ربط أجزاء معينة بعضها ببعض، هذا الربط يكون نتيجة لإجراءات وترتيبات يتم اتخاذها من طرف حكومات الدول المتكاملة باتفاق يتم بينها، ويتم التكامل الاقتصادي بين دولتين على الأقل، لها خصائص مشتركة تدفعها نحو تحقيق عملية التكامل فيما بينها ومن هذه الخصائص التقارب الثقافي واللغوي، التقارب الجغرافي، الاستراتيجي والمصلي إلى غير ذلك من الخصائص المشتركة والمحفزة لعملية التكامل الاقتصادي. وتهدف الدول من خلال إقامتها للتكامل الاقتصادي إلى تحقيق تنمية مواردها والرقى بأحوالها الاقتصادية وتحقيق أغراض سياسية، كأن تجعل من التكامل الاقتصادي الطريق نحو الوحدة السياسية أو لتحقيق أغراض أمنية. (2)

ويمكن تلخيص بعض المفاهيم التي أوردها بعض الاقتصاديين فيما يلي:

بيلابلاسا: يعرف التكامل بأنه عملية وحالة إذ:

بوصفه عملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية

إلى دول مختلفة. (3)

---

1- رابح فضيل، <<التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه>>، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص2، غير منشورة.

2- قدور بوزيدي، <<التكامل الاقتصادي العربي>>، مرجع سابق، ص ص 17-18 .

3- حسين عمر، <<الاقتصاد و العولمة>>، الجزائر، دار الكتاب الحديث، ص7.

وهنا يتم التأكيد على وسائل التكامل وهدفه في تحديد مفهومه باعتباره عملية. (1)  
و بوصفه حالة فإنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية. (2)  
وهذا يعني التركيز على النتيجة التي يتم تحقيقها والوصول إليها من خلال التكامل، و بهذا المعنى  
يتم تعريف التكامل بأنه ضم أو دمج الأجزاء لتكوين كل موحد. (3)

ماكلوب F. Machlup : يناقش العالم الاقتصادي ماكلوب التعريف على مفهوم التكامل  
الاقتصادي فيقول: <<إن فكرة التكامل الكامل تتطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي  
يتيحها التقسيم الكفاء للعمل ويضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج و  
السلع وكما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا  
دون تمييز أو أي تحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع أو بالمكان الذي تقصد إليه  
مع ما يتضمنه ذلك من أن تتساوى أسعار السلع المتساوية في جميع أنحاء المنطقة المتكاملة، مع تعريف  
(تساوي) وسائل الإنتاج بمعايير الإمكانية الكاملة للتنقل و الإحلال.

وصفة القول فإن جميع المدخلات (يلزم) اعتبارها صالحة لإمكان استخدامها في إنتاج جميع  
المخرجات المتصورة، كما يلزم اعتبار جميع المخرجات صالحة للتنافس على استخدام جميع المدخلات  
المتصورة في إنتاجها، وفي إطار هذا الترابط والتماسك بين جميع النشاطات الاقتصادية، فإننا نرى جوهر  
التكامل الاقتصادي العام.

و ينظر إلى إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة ورأس المال والمنتجات  
بوصفها شروطا ضرورية، وإن لم تكن بالكافية وحدها لإحراز التكامل الكامل الذي قد يتطلب أيضا إقامة  
مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز الذي ألمحنا إليه وأن تؤكد  
التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية التي صنعها الإنسان >>. (4)

أما كل من ثبرجن و بندر و ميردال ومع اختلاف التفاصيل فإن مفهومهم للتكامل الاقتصادي  
يشارك مع مفهوم بيلابلاسا في كون أن: <<التكامل هو العملية الاقتصادية و الاجتماعية التي تتم  
بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافؤ  
الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج توقعا للحصول على مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو  
وارتفاع مستويات المعيشة تبعا لذلك >>. (5)

1- فليح حسن خلف، <<العلاقات الاقتصادية الدولية>>، الطبعة الأولى، الأردن، مؤسسة الوراق، 2001،

ص ص 165-166.

2- حسين عمر، مرجع سابق، ص 7.

3- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 166.

4- جمال جويدان الجمل، <<الأسواق المالية و النقدية>>، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفاء للنشر و

التوزيع، 1422هـ - 2002م، ص 112.

5- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 44.

و لكن ما يمكن الوصول إليه من مجمل التعاريف التي ليس بالإمكان التطرق إليها كلها من خلال هذا البحث أن: <>التكامل الاقتصادي يشكل في جوهره استجابة طوعية أو إلزامية لمواجهة جملة من التحديات التي تواجه الدول القومية. ومع انتشار ظاهرة العولمة وما نتج عنها من تحديات أصبح من الضروري على الدول - وبحكم موقعها الجغرافي أن تتكامل فيما بينها لتشكل تكتلا يرعى مصالحها و يساعدها على الوصول لأهدافها في عالم متعدد القوميات>>. (1)

ومما سبق يتضح لنا أن معظم الاقتصاديون تقليديا اعتبروا أن التكامل الاقتصادي مجرد انفتاح تجاه تجارة السلع و كان في اعتقادهم أن أي دولتين (أو أكثر) عالية التكامل إذا كان حجم تجارتها الثنائية (أو متعدد الأطراف) بين بعضها البعض ضخما. إلا أن تزايد العولمة التي شهدتها عقد الثمانينات و التسعينات قد أدى إلى تطور مفهوم التكامل الاقتصادي حيث أصبح يشمل أيضا التجارة في الخدمات و العمالة و حركة انتقال رأس المال و تكامل السوق المالية .

ومع تزايد أهمية اتفاقيات التكامل الإقليمية في الفترة الأخيرة و عودة بروز الاهتمام بدور المؤسسات الاقتصادية و علوم الاقتصاد المؤسسي الجديدة، أصبح التكامل الاقتصادي يدل ليس على إلغاء أو تخفيض الحواجز الفاصلة بين البلدان و المعيقة للصفقات و حركة السلع و رأس المال و العمالة و حسب، بل أصبح يشير أيضا إلى تنسيق القوانين و التنظيمات و تجانسها و تبني المقاييس و المعايير المشتركة لتنظيم النشاطات الاقتصادية. (2)

## المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا أو مستويات عديدة، تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من شكل إلى آخر أو من مستوى إلى آخر، وصولا إلى الاندماج الاقتصادي، أي أن أشكال التكامل الاقتصادي تتراوح من التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا و إدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة و هي أعلى مستوى من مستويات التكامل.

---

1- محمد بوجلal، <>مشروع الشرق الأوسط الكبير: وجه آخر للتكامل الاقتصادي على الطريقة الأمريكية>> الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر،

8-9 ماي 2004، ص.1

2- ناصر السعيد، <>التكامل الاقتصادي العربي: يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار>>، وقائع الندوة المنعقدة حول: التكامل الاقتصادي العربي: التحديات و الآفاق، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 23-24 فبراير 2005، ص ص 30-31.

و هكذا فإن أشكال التكامل الاقتصادي تتمثل في الآتي:

### 1-شكل التفضيل الجزئي :

و في هذا الشكل من التكامل تقوم الدول الأعضاء بالتقليل أو التخفيف من القيود التي تعيق حركة السلع و الخدمات،بين الدول المتكاملة ،إضافة إلى التقليل من الحواجز الجمركية،دون الإلغاء النهائي للرسوم،و تتخذ من أجل ذلك مجموعة من الإجراءات و القواعد.(1)

### 2-منطقة التجارة الحرة :

و يتم الاتفاق في هذا الشكل بإلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع بين الدول الأعضاء و في الوقت نفسه تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تريده من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة.ولعل ذلك ما يجعل أي دولة خارج المنطقة الحرة تسعى إلى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة خاصة الدول التي تتميز قيودها التجارية التي تفرضها على غير الأعضاء بالانخفاض و ذلك كوسيلة للدخول إلى باقي الأعضاء.(2)

### 3-الاتحاد الجمركي:

في هذا الشكل،إضافة إلى الإجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة،من إلغاء للقيود و التعريفات الجمركية.يتم فرض تعريف جمركية موحدة للبلدان الأعضاء في مواجهة بقية العالم.(3) فتصبح كل الدول الأعضاء تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية كأنها دولة واحدة جمركيا.(4)

ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربعة مكونات رئيسية:

- 1-وحدة القانون الجمركي و التعريف الجمركية .
- 2-وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء .
- 3-وحدة الحدود الجمركية و الإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.
- 4-توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.(5)

---

1-رابح فضيل،مرجع سابق،ص.19

2-محمد سيد عابد، <<التجارة الدولية>>، مصر، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية،1999،ص.256

3-رابح فضيل،مرجع سابق،ص.20.

4-فليح حسن،مرجع سابق،ص.169.

5-حسين عمر، مرجع سابق، ص.171.

#### 4-السوق المشتركة:

بالإضافة إلى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريف جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية فإنه يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج-العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق ،و بذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها وبحرية تامة انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال.(1)

#### 5-الوحدة الاقتصادية :

هي المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة،حيث بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة السلع و الخدمات،و انتقال عناصر الإنتاج-العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء،و توحيد التعريف الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي،فإنه يتم من خلال هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب و غيرها.(2)

#### 6-التكامل الاقتصادي التام :

و هو أرقى مرحلة من مراحل التكامل،حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع و الخدمات،و عناصر الإنتاج،و توحيد السياسات الاقتصادية و المالية و غيرها،و بالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام،تحل محل شخصية الدولة السابقة و هذا يعني بالضرورة،إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد،وبحيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها و نشاطاتها الاقتصادية.(3)

### المطلب الثالث : مقومات التكامل الاقتصادي

لاشك أن قيام التكامل الاقتصادي يتطلب وجود مجموعة من المقومات التي يقوم على أساسها و التي لا يمكن أن تقوم له قائمة من دونها،و من هذه المقومات:الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية. فالمقومات الاجتماعية تعتبر عاملا أساسيا و مهما للتكامل ، حيث يمكن أن يؤدي الاختلاف في العادات و التقاليد و القيم و الدوافع الاجتماعية إلى عرقلة التكامل إلى حد كبير، في حين أن تشابهها أو تقاربها قد يكون سببا في توفير فرصة و إمكانات أكبر لنجاح التكامل و فاعليته.(4)

1-فليح حسن،مرجع سابق،ص170.

2-حسين عمر،مرجع سابق،صص170-171.

3-فليح حسن،مرجع سابق،ص171.

4-نفس المرجع،ص177.



كذلك التقارب الجغرافي و الذي يمكن اعتباره من أهم المقومات لقيام تكتل إقليمي ذلك أن واقعية الجوار يمكن أن تحقق حدا من التقاء المصالح و توافق الأهداف و تخلق قدرا من القيم و الأنماط السلوكية المشتركة حيث أن تواجد المصالح المشتركة و الروابط الثقافية بين دول الإقليم الواحد يعطي فرصة كبيرة للمنظمة الإقليمية و يجعلها أكثر قدرة على المساهمة في حل مشاكل المنطقة و ذلك لمعرفة الكبيرة بمواقف الأطراف، إلا أن التجاور الجغرافي قد لا يكون كافيا لوحده إذا كانت الدول المتجاورة لا تقبل الانضمام إلى تكتل إقليمي واحد.(1)

فانضمام الدول إلى تكتل إقليمي واحد يتطلب توفر الثقة بينها و اطمئنان بعضها إلى نيات البعض الآخر، و مثل هذه الثقة عادة ما توفرها الرقعة الجغرافية الواحدة و العلاقات الثقافية و التاريخية المشتركة و تبادل العطف و تفهم مشاكل الآخرين.

و لكن هذا الجو من الثقة قد يخلقه تقارب وجهات النظر السياسية بين الحكومات التي تدين بأنظمة سياسية مماثلة. على أن هذا الجو لن يقدر له الدوام إلا إذا كان يعبر عن أهداف مشتركة دائمة و ليس مجرد اشتراك مؤقت للمصالح و الاتجاهات السياسية.(2)

فوجود أنظمة ذات طبيعة سياسية متماثلة يمكن أن تكون أساسا لوجود تكامل اقتصادي تام، ذلك أن الاختلاف بين الدول في طبيعة نظامها السياسي شكل أهم عائق أمام تكاملها، في حين أن تماثلها في طبيعة نظامها السياسي كان من أهم العوامل التي حققت نجاحا و فعالية في تكاملها.

و رغم أهمية المقومات السياسية و الاجتماعية و الثقافية في تشكيل أساس التكامل و نجاحه، إلا أننا سنركز على المقومات الاقتصادية لارتباطها بموضوع بحثنا و من هذه المقومات الاقتصادية مايلي:

1- **توفر الموارد الطبيعية** : ذلك أن هذا المقوم يعتبر أساسا مهما يمكن الاعتماد عليه في قيام التكامل الاقتصادي و نجاحه، حيث أن ظهور نقص في وفرة بعض الموارد الطبيعية لدى بعض الدول يؤدي بها إلى التكامل و ذلك للاعتماد على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لصالح كل الدول المتكاملة.

فامتلاك بعض الدول لإمكانات زراعية هائلة و ثروة مائية وفيرة يمكن أن يتيح المجال لزيادة الإنتاج الزراعي و تطوره اعتمادا على هذه الإمكانيات، في حين أن امتلاك البعض الآخر لثروات معدنية يمكن أن يكون أساسا لتطور الصناعة.(3)

---

1- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 48.

2- إسماعيل العربي، <<التكتل و الاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة>>، رغبة الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981، ص ص 46-48.

3- فليح حسن، مرجع سابق، ص ص 177-178.

و أخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا و إلى ذلك.و هذا ما يوفر أساسا ملائما تعتمد عليه عملية التكامل،ذلك أن غياب الموارد الطبيعية أو نقص فيها قد يكون عائقا أمام عملية التوسع في هذه النشاطات .(1)

**2-وجود حالات النواقص أو الفوائض :** فقد يكون الهدف من وراء رغبة الدول في إقامة علاقات تكامل فيما بينها هو رغبتها في القضاء على ما لديها من حالات النقص أو التخلص مما تملكه من حالات الفائض،و بالتالي يكون البلد في هذه الحالة مدفوعا بدافع مصلحته الذاتية،و منه فإن وجود حالات النواقص أو الفوائض يمكن اعتبارها من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي،سواء تعلقت تلك الفوائض و النواقص بالموارد،أو بالهياكل الإنتاجية،أو بالإمكانات التسويقية،إلا أن مجرد توفر هذه المقومات لا يعني أنها بالضرورة تؤدي إلى قيام تكامل اقتصادي،فواقعيا هناك الكثير من البلدان تعرف حالة النقص و الفائض فيما بين اقتصادياتها إلا أنها لم تنجح في إقامة تكتلات اقتصادية،و قد يكون السبب في ذلك أن حالات النواقص الموجودة عند بلد معين،لا يمكن التخلص منها ما لم تتواجد لدى نفس البلد حالات فوائض و منافع يقوم باستبدالها لغرض حصوله على إمدادات و منافع غيره من البلدان الأخرى.

فمعنى ذلك أنه في حالة وجود نقص لدى بلد معين من الضروري أن يقابله وجود فائض لدى بلد آخر من نفس طبيعة و جنس هذا النقص،و لذلك يمكننا القول أن العلاقات التكاملية هي عمليات أخذ و عطاء في آن واحد.(2)

**3-التخصص وتقسيم العمل :** من الواضح أنه حتى يتمكن التكامل من تحقيق عائدا للدول المتكاملة يفوق ما يمكن أن تحصل عليه قبل تكاملها،لابد أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى وفرة الإنتاج على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة و الذي يضمن تحقيق التطور عموما لجميع هذه الدول نتيجة الاستفادة من التكامل،و لاشك أن هذا يعتبر أساس مهم لقيام التكامل و استمراره و نجاحه و فاعليته.

أما في حالة عدم توفر التخصص و تقسيم العمل فإن ذلك يؤدي إلى عمل المشروعات الإنتاجية الموجودة في الدول المتكاملة داخل جو من التنافس الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تضررها جميعا،أو تضرر بعضها لصالح البعض الآخر،و هو الحد الأدنى للضرر،و لذلك فإن تنظيم المنافسة من خلال التخصص و تقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتجنب حدوث الأضرار و تحقيق منافع أكبر .

**4-توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية :** سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد البشرية،و يظهر هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي و الفني الماهر لضرورته في قيام النشاطات الإنتاجية،و في تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها،و لاشك أنه بواسطة

1-فليح حسن،مرجع سابق،ص178.

2-رابح فضيل،مرجع سابق،صص25-26

التكامل تزيد فرصة و إمكانات توفير هذا العنصر الهام و الضروري للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة، فإذا حاولت كل دولة القيام بنشاطاتها الإنتاجية بالاعتماد على ما تملكه من عمل ماهر فإنها تعيق عملية القيام بهذه النشاطات و تحد من كفاءتها، و هذا لافتقار هذه الدولة أو غيرها من الدول لهذا العنصر أو ذلك بينما أن التكامل حتما سيؤدي إلى إمكانية أكبر لتوفير هذه العناصر كلها أو أغلبها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة، خاصة أنه مع التطور التكنولوجي و الحجم الكبير أصبح العمل الاختصاصي يظهر كعنصر أساسي لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد المستخدمة و لأداء النشاطات الاقتصادية عموماً، و بالشكل الذي تتحقق معه زيادة في الإنتاجية وتحسين في كفاءة الأداء. (1)

**5- توفير طرق و وسائل النقل و الاتصال :** فعندما تكون طرق النقل و وسائل النقل بين الدول المتكاملة سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو البحري أو الجوي محدودة فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى إعاقة حركة الانتقال و إلى إضعاف مقدار الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل بين الدول المتكاملة القائمة على التكاليف النسبية في الإنتاج، إضافة تكلفة النقل المرتفعة إلى السعر، تجعل السعر الأعلى مرتبطاً بكلفة أكبر و كفاءة أقل و قدرة أكبر على التنافس، و هذا يعني تضرر المنتج الكفاء لصالح المنتج غير الكفاء نتيجة تكاليف النقل المرتفعة، كما أن ضعف وسائل الاتصال عبر قنواتها العديدة السلكية واللاسلكية و غيرها قد يكون عائقاً أمام فرصة التعرف على الأسواق، و بالتالي الحد من فرصة المعرفة و العلم المسبق بحالة السوق، و الذي يشكل الأساس الذي يتم الاستناد عليه في انتقال و حركة عناصر الإنتاج و السلع و الخدمات و هذا ما يؤدي بالضرورة إلى إعاقة هذا الانتقال و الحركة، و بطبيعة الحال يحد من مدى التخصص و تقسيم العمل. (2)

**6- انسجام السياسات الاقتصادية :** و يعد من أحد أهم مقومات زيادة المبدلات داخل المنطقة، و خاصة التنسيق بين السياسات الجمركية و التجارية و النقدية و الضريبية، و لا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد هذه السياسات ولكنه يتطلب تنسيق سياسات الاستثمار بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة يمكن من خلالها تحقيق التوثيق بين المصالح الوطنية و المصالح الإقليمية، و هذا ما يجعلنا نسعى وراء ضرورة إعداد سياسة إقليمية للاستثمار تحقق تنمية متجانسة لمختلف الدول المتكاملة. (3)

---

1- فليح حسن، مرجع سابق، ص 179.

2- نفس المرجع، ص 179.

3- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص 57-58 .

## المطلب الرابع: دوافع و أهداف التكامل الاقتصادي

إن دوافع التكامل تتمثل بالمزايا و المنافع التي يمكن أن تحققها أو تحصل عليها الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحققه من منافع و مزايا قبل التكامل، حيث أنه تم إذا تحقيق زيادة كبيرة في هذه المزايا والمنافع الاقتصادية فإنها ستكون بمثابة الدافع الذي يدفع إلى التكامل و الذي يزداد كلما كانت هذه الزيادة كبيرة و فعالة،ومما لاشك فيه أن للتكامل مزايا و منافع اجتماعية و سياسية و غيرها يمكن قياسها من خلال ما يمكن تحقيقه من تطور اجتماعي و ثقافي في مجرى عملية التكامل،و في زيادة القوة السياسية للدول من خلال تكاملها،و أن أهم و أعظم المزايا و المنافع التي تتحقق من خلال عملية التكامل يمكن القول أنها نفس المزايا التي يمكن تحقيقها لو أن هذه الدول المتكاملة منحت لها حرية تقتصر عليها لوحدها دون العالم الخارجي.أما في الجانب الاقتصادي فإن المزايا والمنافع التي يمكن تحقيقها تتمثل في ما يلي :

**1-اتساع حجم السوق :**و من خلال التكامل الاقتصادي يمكن القضاء على مشكلة ضيق الأسواق فيصبح بالإمكان الحصول على أسواق أوسع و مجال أكبر يستوعب كل المنتجات و يمكن أن يؤدي في الكثير من الأحيان إلى قيام بعض الصناعات التي لم تكن قائمة قبل التكامل نتيجة الزيادة في الطلب الداخلي الذي يبرر قيام صناعة ذات حجم و كفاية اقتصادية،فإلغاء الرسوم و الحواجز الجمركية يقف عائقا أمام اقتحامها لهذه الأسواق،و مما لاشك فيه أن اتساع حجم السوق و ما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء في التكامل سوف يؤدي إلى تحقيق العديد من النتائج الاقتصادية الهامة :

أولاً: اتساع المجال و الفرص أمام المنتجين في كل دولة عضو لزيادة الإنتاج،حتى تتمكن من تغطية الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها،مما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة و الزيادة من كفاءتها الإنتاجية.

ثانياً : بما أن ضيق السوق عادة ما يؤدي إلى الحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي لذلك فإن اتساعها يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تحقيق و فرات الحجم الكبير.

ثالثاً : كما أن اتساع حجم السوق يؤدي إلى التخصص،و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل حيث يمكن لكل دولة تتميز بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة أن تخصص في إنتاجها داخل منطقة التكامل.(1)

**2-زيادة التشغيل :** نظرا لما يترتب على التكامل الاقتصادي من توسيع للسوق،و ما يتبعه من توسيع في الإنتاج و في النشاطات الاقتصادية اعتمادا على ذلك،فإنه يفتح مجالا أكبر و فرصا أكثر للتشغيل خاصة و أن سوق العمل أصبحت سوق عمل تضم أكثر من دولة،و هذا ما يؤدي حتما و بالضرورة إلى توفير فرص تشغيليه أكبر،و هذا ما يجعلنا نقول أنه يمكن للتكامل الاقتصادي أن يساهم مساهمة

---

1-إكرام عبد الرحيم،مرجع سابق ،ص ص59-60.

فعالة في الحد من البطالة الواسعة الانتشار، كما يمكن أن يستوعب فائض العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة من خلال الحاجة إليه في الدول الأخرى التي لديها قدر أقل من العمل.

**3-زيادة معدل النمو الاقتصادي :** إذ أن التكامل يسمح بتوفير إمكانات أكبر لاتساع الإنتاج بحكم توسيعه للسوق بالاعتماد على ما تم توفيره من عناصر الإنتاج بعد عملية التكامل، حيث أن عملية الإنتاج والنشاطات الاقتصادية لم تبقى مرتبطة بما هو موجود في الدولة الواحدة، وإنما أصبحت تعتمد في توسعها على كل ما هو متوفر من عناصر الإنتاج في مجموعة الدول المتكاملة، وبذلك تتمكن من توفير قدر أكبر من رؤوس الأموال، و قدر أكبر من الأيدي العاملة، وبالخصوص الماهرة و الفنية منها، وقدرات إدارية و تنظيمية أكبر، و هذا ما يؤدي إلى التوسع بشكل كبير، و توفير حجوم إنتاجية تسمح بزيادة درجة التخصص و تقسيم العمل.(1)

ذلك أن عملية التصنيع إذا تمت في نطاق تكتل إقليمي، فإنها ستعود بالفائدة على المنطقة كلها، و هي فوائد تفوق بكثير الفوائد التي يمكن لأي بلد تحقيقها حين يقوم ببذل جهودا للتصنيع لوحده، و ذلك لأنه كلما اتسعت السوق التي تستوعب المنتجات الصناعية، اتسعت معها فرص التخصص الذي تظهر فوائده في مجالات معينة متى توفرت للصناعة منطقة واسعة تحتوي كل المرافق الضرورية، و متى توفرت لها محليا المواد الخام و موارد الطاقة القريبة و الرخيصة.(2)

و هذا ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية بما يحقق النمو في الناتج و الدخل القومي، خاصة و أن متابعة النمو تصبح ممكنة نظرا لوجود الحافز على التوسع و النمو المتمثل في إمكانات التسويق الواسعة، و الإمكانيات المادية و البشرية و المالية و غيرها و كلها تفتح المجال أكثر للقدرة على النمو.(3)

**4-يتيح التكامل الاقتصادي القدرة للاقتصاد :** و بالخصوص الاقتصاد النامي على إقامة نشاطات إنتاجية هامة لنمو الاقتصاد و توسيع قاعدته الإنتاجية، و التي يكون من الصعب على الدول النامية من غير التكامل أن تقوم بها و بكفاءة و ذلك لمحدودية سوقها، و محدودية الموارد المتاحة فيها، و من أهم هذه النشاطات هو الصناعات الإنتاجية، و صناعة مستلزمات الإنتاج، حيث أن القيام بها يتطلب توفير إمكانات اقتصادية ضخمة من جهة، و سوق واسعة من جهة أخرى، حتى يتاح لها أن تقام بحجوم اقتصادية، و هو ما يتعذر توفيره عند معظم الدول النامية، و لهذا فهي تعتمد دائما على الخارج في استيراد الآلات و المكائن و مستلزمات إنتاج مشاريعها، و هذا ما يجعل عملية الاستثمار و من ثم النمو و الإنتاج تعتمد على متغيرات خارجية ترتبط بمدى استطاعتها على توفير التمويل الخارجي اللازم زد على ذلك مدى استعداد الدول الأخرى لتوفير هذه المستلزمات الاستثمارية و الإنتاجية، لذلك فإنه من

1- فليح حسن، مرجع سابق، ص. 183.

2- إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص. 16.

3- فليح حسن، مرجع سابق، ص ص 183-184.

الممكن للدول النامية أن تحل هذه المشاكل عن طريق التكامل والذي يمكنها من القيام بهذه المشاريع الهامة و الحيوية سواء لتوسيع القدرة الإنتاجية،و بالتالي متابعة عملية النمو لاحقا أو لاستمرار عمل النشاطات الاقتصادية و هو مكسب هام يمكن أن تحققه الدول النامية من خلال تكاملها.

**5-إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية :** و التي تحتاج هي الأخرى إلى إمكانات ضخمة لقيامها بقدر مقبول،ذلك أن تكنولوجيا تعد كأحد أهم متطلبات التنمية و التطوير في الدول عموما،و تحقق من خلالها الدول التي تسهم في عملية الابتكار و التطوير التكنولوجي مكاسب هائلة،الأمر الذي دفع بالبلدان المتقدمة إلى السيطرة على هذا المجال الحيوي،وذلك لاستخدامه كأداة لامتناسص موارد و خيرات البلدان النامية مقابل حصولها على التكنولوجيا التي تحتاجها عملية التنمية،دون التمكن من تحقيق تنمية حقيقية نتيجة هذا الامتناسص و الاستنزاف.

و بما أن أغلب الدول النامية ليس لها القدرة على إقامة قاعدة تكنولوجيا بمفردها و بالاعتماد على إمكانياتها المالية و المادية و البشرية بالذات،ولذلك فإن التكامل يمكن أن يتيح قدرات أكبر في هذه الجوانب،و بالشكل الذي يمكن أن يساهم في إقامة قاعدة تكنولوجيا ذاتية.(1)

**6-تحسين شروط التبادل و تعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة و بين العالم الخارجي تكون مراعاة لمصلحة الدولة :** فالتكامل الاقتصادي يزيد من قوة و أهمية الدول المتكاملة ككل خاصة في المجال الدولي بشكل يفوق بكثير ما كانت تحصل عليه و هي منفردة قبل تكاملها،حيث أن التكامل يؤدي بها إلى تكوين كتلة اقتصادية واحدة تمتلك من القوة و الأهمية الاقتصادية في الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إملاء شروطها و مطالبها على الدول الأجنبية بما يضمن لها تحقيق مصلحتها الخاصة.(2)

كما أن اتساع السوق يمكن الدول الأعضاء من تعزيز مركزها في المساومات و تحسين معدلات تبادلها،لذلك فإن التكامل الاقتصادي يمكن من إقامة مؤسسات أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق و التماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها مع البلدان الأخرى.(3)

---

1- فليح حسن خلف،مرجع سابق،ص ص183-184.

2- إكرام عبد الرحيم،مرجع سابق،ص.61

3- نفس المرجع سابق،ص.61.

## المبحث الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي العربي و مقوماته

إن التكامل الاقتصادي يستوجب قيامه وجود مجموعة من الدوافع و الأهداف الاقتصادية و غير الاقتصادية و التي بتفاعلها يمكن تحقيق عملية التكامل الاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه الدول، كما أن وجوده يجب أن يستند إلى مجموعة من القيم و التي يوجد منها في الوطن العربي ما لو تم وضعه في الاعتبار لحدث التكتل بين الاقتصاد العربي كتكتل قوي بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية المنتشرة في ربوع الكرة الأرضية.

### المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

من الواضح أن المنطقة العربية مازالت تتميز بالتخلف و التبعية و الذي يتضح جليا في ارتباط اقتصادياتها كلا على حدى مع الاقتصاد الرأسمالي بشكل أكبر من ارتباطها مع بعضها رغم أنها تشكل وحدة متكاملة من الموارد الاقتصادية، كما أن عملية التنمية الاقتصادية النظرية تعترض طريقها مجموعة من العوائق و التي تؤدي إلى ضعف قدرتها في تقليص اتكالها على القطاع الاقتصادي الخاضع للاحتكارات الدولية في تأمين حاجتها من الموارد المالية وهذا يتعلق بالدول العربية النفطية، بالإضافة إلى ما تعانيه الدول العربية غير النفطية هي الأخرى من ارتباط اقتصادياتها بالاقتصاد الرأسمالي الأجنبي.

و لذلك فإنه يتضح لنا أن هذه الدوافع أو الأهداف تحتم على الدول العربية تقبل فكرة التنمية الاقتصادية العربية و تحقيق زيادات عالية في الدخول الفردية العربية في سبيل القضاء على مشكلة التخلف و تقليص الفجوة التخلفية بين الاقتصاد العربي و الاقتصاد العالمي المتطور كخطوة أساسية، و عليه فإن الدوافع أو الأهداف الاقتصادية هدفها هو القضاء على التبعية الاقتصادية، و هذا لن يتم تحقيقه إلا من خلال تطوير هياكل الإنتاج العربية التي تعتمد أساسا على إنتاج عدد من المنتجات لصالح الاقتصاد الرأسمالي، بالعمل على تنويع المنتجات و تطوير الهياكل الاقتصادية كخطوة أولى نحو تقليص الاعتماد على قطاع المواد الأولية الواقع تحت سلطة الاحتكارات الرأسمالية العالمية و تمهيدا لتوفير الإمكانيات الضرورية و اللازمة للتنمية الاقتصادية العربية و تحرير الثروات العربية من التبعية الاقتصادية.

و لهذا فإن الأهداف الاقتصادية تدفع بالوطن العربي إلى ضرورة إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي بغية القضاء على التبعية الاقتصادية التي تعتبر الميزة الرئيسية للاقتصاد العربي، وذلك من خلال الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية الفعالة، و البحث عن الآليات التي تخدم هذا المسعى الاقتصادي العربي، و تحقيق الهدف المزدوج و المتمثل في:

- القضاء على تبعية اقتصاديات البلدان العربية للدول الرأسمالية المتطورة.
- العمل على زيادة الترابط و التماسك بين البلدان العربية و الوصول إلى تحقيق التقارب في مستويات تطورها في الجانب الاقتصادي الاجتماعي و تسريع عملية نموها بشكل يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تخدم مصلحة الأمة العربية في سبيل الوصول إلى تحقيق عملية التكامل الاقتصادي و

السياسي. ذلك أن كل محاولات التنمية التي تجري بصورة منعزلة و الخاصة بكل دولة عربية على حدى باءت بالفشل نتيجة اصطدامها بمجموعة من المشاكل والمتمثلة فيما يلي: (1)

- الاعتماد على الخارج فيما يتعلق بتوفير رأس المال و الخبرة التكنولوجية نتيجة عجز الدول العربية كل على حدى على توفيرها و ذلك لعدم كفاية الموارد الاقتصادية المتوفرة لكل دولة عربية لوحدها.

- ضيق السوق المحلية و ذلك بسبب ضعف القدرة الشرائية و من ثم ضعف الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير نتيجة التقسيمات الحاصلة في السوق العربية الواحدة و هي عوامل لا تساعد على تسريع التنمية الاقتصادية بالأسلوب العالمي مما يفرض على الدول العربية رفض واقع الانقسام و التفرقة و التنمية المنعزلة و السعي إلى إقامة التكامل الاقتصادي العربي، باعتباره يمثل تنمية اقتصادية عربية مشتركة تتميز بالسرعة و الرفع من مستويات نموها باعتبارها الوسيلة الأساسية و الرئيسية للخروج من حالة التخلف الاقتصادي التي عانى ويعانى منها الاقتصاد العربي. (2)

## المطلب الثاني: الأهداف غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

و يمكن أن نوجزها في مايلي:

### 1-الأهداف العسكرية:

إن الأهداف و الدوافع العسكرية تتضح بشكل واضح في الوطن العربي نتيجة الأخطار المتعددة التي تعرضت و تتعرض لها الدول العربية كل على حدى في مواجهتها للاستعمار المتعدد الأشكال، فهذه الدوافع تفرض نفسها في إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي ذلك أنه لا يمكن لأي دولة عربية مواجهة ما تتعرض له من تحديات استعمارية لوحدها، و خير دليل على ذلك هو ما تتعرض له الدول العربية من انتهاكات مثل ما يحدث في فلسطين المحتلة و الحرب الجارية حالياً في العراق و التي يتضح فيها عجز الدول العربية و عدم قدرتها بسبب اختلاف آرائها و تباينها على استرجاع أراضيها المغتصبة من طرف الدول الكبرى (إسرائيل و أمريكا)، و إذا استمرت على هذا الحال فإنه من المؤكد أنها سوف تعجز حتى في الحفاظ على الأراضي العربية الأخرى. (3)

و لذا أرى أنه لا توجد وسيلة أمام الدول العربية للحفاظ على أراضيها و استرجاع الأراضي المحتلة سوى تكاملها و اتحادها من خلال تكوين قوة اقتصادية و عسكرية تساعد على مواجهة الأخطار الخارجية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و ما تعرضت له الدول العربية و الإسلامية من جرائمها من تمييز و المتجسد في تزايد العراقيل و الحواجز أمام تطورها و ازدهارها.

1-قدور بوزيدي، <<التكامل الاقتصادي العربي و السوق المشتركة>>، مرجع سابق، ص ص 219-220 .

2-نفس المرجع السابق، ص. 220.

3-قدور بوزيدي، <<التكامل الاقتصادي العربي>>، مرجع سابق، ص ص 221-222.



بما أن الهدف من إقامة التكامل الاقتصادي هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كخطوة رئيسية نحو تحقيق الوحدة السياسية، لذلك فإنه من الضروري رفض حالة التجزئة الحالية و السعي وراء إقامة الدولة العربية الواحدة اقتداء بما يحدث دوليا من تكتلات مثل ما وصلت إليه أوروبا بعد أن قطعت أشواطاً هامة في طريقها نحو الوحدة كان آخرها الوصول إلى توحيد العملة النقدية كدليل على توحيد أوروبا و تحقيق حلمها في الوقوف أمام الولايات المتحدة الأمريكية، فما المانع من أن تقتدي الدول العربية بها و تستوعب ما قامت به أوروبا جيداً.

و من جهة أخرى فإن انقسام أصوات الدول العربية العديدة و انشقاقها أدى بها إلى إضعاف قدرتها في طرح قضيتها العادلة أمام المجتمع الدولي. مما ينم عن وجود ظاهرة غير طبيعية في الصراع السياسي بين العرب في إبراز حقهم أمام هيئة الأمم المتحدة و الأمم الأخرى و بين العدو المحتل للأراضي العربية، و رغم امتلاكها لثروات استراتيجية هامة كالبترول مثلاً، إلا أنها عاجزة عن كسب الأمم الأخرى إلى جانبها للوقوف معها في الأمم المتحدة و خارجها و كل هذا و ما ذكرنا سابقاً راجع إلى انقسام الدول العربية و تشتتها.

### ج- الأهداف القومية :

رغم أهمية كل المبررات السابقة الذكر في كونها دافع للعمل من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية كما هو الحال بين الدول الأوروبية، إلا أنه توجد مبررات أخرى ذات عمق و أهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي العربي تضاف إلى المبررات السابقة، و تتمثل هذه الدوافع في طبيعة الرابطة القومية التي تربط الدول العربية من المغرب إلى المشرق، و المتمثلة في الانتساب إلى أمة واحدة تجمع بين أبنائها رابطة الدم و اللغة و الدين و التراث و المصير المشترك و الرقعة الجغرافية و التاريخ و غيرها من الروابط التي من النادر توفرها بين الدول الأخرى، و لذا فإن العامل القومي يفرض على الأمة العربية و بقوة ضرورة التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية و من ثم الوحدة الشاملة. (2)

### المطلب الثالث : المقومات غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

حيث أنه يمكن أن يكون لهذه المقومات دور كبير و فعال، إذا ما توفرت في تحقيق الوحدة العربية، فالوطن العربي يحتوي على بعض المقومات التي قل ما نجد مثيلاً لها بين الدول الأخرى، و يمكن أن توجز هذه المقومات فيما يلي:

1- قدور بوزيدي، <<التكامل الاقتصادي العربي>>، مرجع سابق، ص 222.

2- فليح حسن، مرجع سابق، ص ص 194-195.

فمن المعروف أن شعوب البلدان العربية جميعا تشترك في لغة واحدة، هي اللغة العربية، مما أدى إلى نشوء نوع من التقارب و الاشتراك في الآداب و العادات و التقاليد و طرق التفكير، التي أدت إلى نشوء إطار و منهج شبه موحد لكل من يتكلمون لغة واحدة يظهر من خلال خلق مفاهيم مشتركة و فلسفات مشتركة تعتبر أساسا هاما في بناء القوميات و منها القوميات العربية.

## 2- المقومات الجغرافية:

يتربع الوطن العربي على رقعة جغرافية واسعة تفوق مساحة أوروبا بأكملها أو مساحة الولايات المتحدة الأمريكية (7500 كلم طولا من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي و 1000 كلم إلى 3000 عرضا). (1) حيث بلغ عدد سكان هذه المنطقة نحو 300 مليون نسمة سنة 2003، كما أن موقع الوطن العربي يعد موقعا استراتيجيا هاما منذ القدم، و قد زادت هذه الأهمية و تضاعفت بد فتح قناة السويس، و بما أن كل البلدان التي يتكون منها الوطن العربي متجاورة و لا يفصلها عن بعضها أي حاجز طبيعي فهو إذن يكون وحدة جغرافية، مما يعمل على تسهيل عملية الاتصال و تقوية علاقات الامتزاج و الانصهار. (2) و قد كان لاتساع الرقعة الجغرافية للوطن العربي دور كبير في تنوع المناخ و مظاهر التضاريس الجغرافية و في وفرة الإنتاج النباتي و الحيواني و الثروات المائية، زد إلى ذلك آبار البترول التي تتوفر عليها البلدان العربية و التي تحتزن أكبر نسبة من الاحتياطي منه.

## 3- المقومات التاريخية:

يمتد تاريخ الوطن العربي الحافل و الطويل إلى آلاف السنين فهو مهد لأقدم الحضارات التي ظهرت في العالم كالفرعونية في حوض النيل و البابلية و الآشورية في حوض دجلة و الفرات و السريانية و الآرامية في سوريا و الفينيقية في الساحل الشرقي للمتوسط إضافة إلى اليمن. و قد كان لظهور الإسلام الفضل في نشأة أول وحدة سياسية عربية شملت كل مناطق شبه الجزيرة وصولا إلى المغرب. كما أن الدول العربية عاشت و عانت نفس الويلات، فقد تعرضت في فترات ضعفها و تفككها إلى أخطار واحدة. فتعرضت للغزو الصليبي الذي استمر قرنين من الزمن، و حملات المغول و تيمورلنك، كما أن البلدان العربية جميعها عاشت تاريخا مشتركا من المظالم تحت الحكم العثماني، كما عان الوطن العربي في العصر الحديث من الخضوع للسيطرة الاستعمارية من طرف بلدان أوروبا الغربية، كما أنه يعاني اليوم من سيطرة الإمبريالية الأمريكية و من الوجود الاستعماري المباشر ممثلا إسرائيل. و هكذا فإن هذه الأحداث البعيدة و القريبة، قد كان لها دورا فعالا في توحيد الكيان النفسي،

1- محمد علي مقلد، <قضايا حضارية عربية معاصرة>>، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة و النشر، 1424هـ-2003م، ص. 163

2- محجوب بدة، <مستقبل المناطق الحرة العربية في ظل العولمة>>، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2001، ص. 119.

العربي، وأدخلت عملية التكامل في إطار من النضال المشترك من أجل مواجهة كل هذه المخاطر. (1)

#### 4- وحدة الدين و العرق و المصير المشترك :

حيث أن الدين يلعب دورا كبيرا في حياة المجتمعات و يمكن اعتباره أساسا هاما في قيام الدعوة القومية، أما بالنسبة للمصير المشترك فإن البلدان العربية، التي اشتركت في الماضي في نفس المخاطر، و تتعرض اليوم لمخاطر أخرى مشتركة أيضا، فإنه حتما سيكون أمامها مصير مشترك واحد و مصالح واحدة عنوانها التحرر من السيطرة الاستعمارية الغربية و من الصهيونية. فالبلدان العربية تشترك في مقومات عديدة من عرق و دين و مصير مشترك، و مقومات تاريخية و ثقافية و جغرافية لو أحسنت استغلالها لاستطاعت أن تحقق وحدة اقتصادية و سياسية ليس لها مثل في العالم كله.

#### المطلب الرابع: المقومات الاقتصادية للوطن العربي

يمتلك الوطن العربي إمكانيات طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة، تتمثل في أراضي زراعية شاسعة تقدر بحوالي 198 مليون هكتار. لا تتعدى المساحة المزروعة ثلث الأراضي القابلة للزراعة. (2) كما أن هذه المساحة الزراعية لو تم استغلالها بكفاءة و بطريقة جيدة لكان بإمكانها أن تؤمن للوطن العربي كل حاجياته الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة. (3)

بالإضافة إلى المساحات الرعوية الواسعة و الغابات التي تمثل حوالي 138 مليون هكتار، و تشكل 30% من مساحة الغطاء النباتي العربي. (4) إلى جانب الثروة السمكية و الحيوانية و المعدنية و غيرها من المصادر الاقتصادية العربية.

- بما أن معظم الدول العربية تطل على بحار و محيطات العالم، جعل الوطن العربي يمتاز بموقع استراتيجي له أهمية اقتصادية خاصة، كما أن تضاريسه تتميز جغرافيا بوجود مجاري و مساقط مائية مما يوفر له الفرصة في توليد الطاقة الكهربائية.

- توفر الموارد البشرية اللازمة في الوطن العربي، و هذا يعني توفر أحد الشروط الهامة و الضرورية للاستثمار الناجح، و هو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة لأي مشروع، مع توفر حد أدنى من المهارات الفنية، و أعداد كبيرة نسبيا من الفنيين و الخبراء. إضافة إلى توفر أعداد هائلة من خريجي المدارس الفنية و المعاهد المتخصصة و الجامعات لا يستغلون كل طاقتهم في العمل، أو يجبرون على العمل في أعمال لا تمكنهم من إظهار كل إمكانياتهم و هذا ما يعد تبديدا مضاعفا لطاقات و ثروات يمكن أن تساهم في نهضة الوطن العربي.

---

1- محمد علي مقلد، مرجع سابق، ص. 162.

2- محجوب بدة، مرجع سابق، ص. 119.

3- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 101.

4- محجوب بدة، مرجع سابق، ص. 119.

- اتساع السوق العربية، و اتساع هيكل توزيع التجارة، حيث أنه يوجد داخل هذه السوق أكثر من 250 مليون مستهلك، مما يؤدي إلى إمكانية القيام بالمشروعات الضخمة ذات الإنتاج الاقتصادي.

- يمتلك الوطن العربي رؤوس أموال ضخمة، لو تم جلبها من الخارج يمكن توجيهها لعملية التنمية العربية، التي تعمل على تسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي. (1)  
و معظم هذه الأموال هي عبارة عن العائدات النفطية.

و يتضح لنا مما سبق أن الوطن العربي غني بالموارد الطبيعية و البشرية و المالية التي إذا تم استغلالها بشكل حسن فإنها تعمل على خلق قاعدة إنتاجية عريضة في أنحاء الوطن العربي، باعتبارها أهم مقومات التكامل، فالدول العربية النفطية تمتلك موارد مالية ضخمة تزيد كثيرا عن ما يمكن أن تحتاج إليه عملية التنمية. (2)

كما تترخر بالموارد البشرية التي تعتبر المعين الذي لا ينضب من القوى العاملة المؤهلة التي يمكن تصديرها إلى الدول التي تعاني من نقص شديد في الموارد البشرية، كما أن الدول الأقل نموا تترخر بقدر كبير من الموارد الطبيعية التي لم يتم استغلالها بعد، و التي تفتح مجالا واسعا لاستثمار الأموال العربية الفائضة و الإفادة من فائض القوى العاملة المدربة و الخبرات الفنية داخل الوطن العربي. و هذا ما يدل عن وجود ما يشبه الاكتفاء الذاتي من الموارد الإنتاجية-رأس المال والعمل. داخل الوطن العربي في مجمله، بما يضمن توفر المقومات الأساسية لتقدم و ازدهار الاقتصاد العربي. (3)

و هذا ما يجعلنا نقول أن الفرصة مازالت سانحة لتدارك بعض القصور الذي تم في المسيرة التكاملية خاصة، و أنه في الوقت الحالي لم يعد أمام الدول العربية الاختيار لتحقيق أو عدم تحقيق التكامل الاقتصادي لأن هذا الأخير أصبح هو الحل الوحيد لاكتساب دول المنطقة العربية جميعها في ظل المتغيرات العالمية الجديدة القدرة على أن تجد لها محلا يليق بها بجانب التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.

---

1- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 101.

2- عبد الرزاق الكبيسي، <<التعاون و التكامل الاقتصادي بين الدول العربية>>، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين، 26-27 سبتمبر 2001، نادي الزراعيين الدقي الجيزة، ص 4.

3- نفس المرجع السابق، ص 5.

## المبحث الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

لقد تعددت العوائق المانعة للتكامل الاقتصادي العربي و تشعبت باتجاهات عديدة تنوعت أسبابها بين خارجية و عربية و محلية،و بين أسباب اجتماعية سياسية و اقتصادية كانت الحائل دون الوصول إلى تحقيق التكامل العربي،و رغم وجود مجموعة من الحلول لمواجهة هذه المشاكل إلا أنها كانت تقابل دائما بعدم وجود قرار سياسي قابل للتطبيق لوضع الأفكار و الأبحاث المطروحة موضع التنفيذ.

### المطلب الأول: المعوقات الاجتماعية و السياسية للتكامل الاقتصادي العربي

#### 1- العوامل الاجتماعية:

يعتبر المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها من أهم العوامل الاجتماعية التي كانت عائقا أمام التقدم نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي،فهي علاقة تتميز بمشاعر الغيرة و المقارنة و التفضيل و السعي وراء تولي دور القيادة و الاستئثار بالقدرة على السيطرة في توجهات القرار العربي في القضايا المختلفة،و قد كان للعديد من الظروف الدولية مثل الحرب الباردة دور كبير في تعزيز مثل هذه الفرقة،و زادت تكريسا حرب الخليج و الغزو العراقي للكويت و ما يجري حاليا من توتر في العلاقات بين العديد من الدول العربية بصورة أكبر،مما كان له الأثر السلبي ليس فقط على فرص التكامل الاقتصادي العربي و العلاقات الاقتصادية العربية فحسب بل حتى في وجود علاقات طبيعية متوازنة بين مختلف الدول العربية.(1) حيث أصبح مفهوم القومية العربية أمر مشكوك فيه و أصبحت السيادة لمفهوم القطرية بين الدول العربية حيث تجمد الوعي العربي العام.

زد إلى ذلك الاختلاف الكبير و التباين في مستوى المعيشة بين مختلف الدول العربية ،و الذي يمكن اعتباره من أكبر العقبات أمام التكامل الاقتصادي و التوحيد السياسي.(2) ففي الوقت الذي عانت بعض الدول العربية الفقيرة من المجاعة،كانت الدول البترولية تتمتع باقتصاديات قوية.

إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدلات نمو السكان في العديد من الدول العربية أدى إلى اتساع الفجوة بشكل كبير بين الأغنياء و الفقراء في هذه البلدان،مما يؤدي إلى خلق العديد من المشكلات على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي أهمها: ارتفاع مستويات البطالة و تناقص العمالة الماهرة، الأمر الذي دفع بدول الخليج الغنية ماليا و الفقيرة من ناحية الموارد البشرية إلى إستيراد العمالة من الخارج بدلا من استردادها من الوطن العربي،كما كان الحال في سنوات السبعينات و أوائل الثمانينات.

---

1- أسامة المجذوب، <<العولمة و الإقليمية>>، القاهرة، الدار اللبنانية، 2000، ص ص 123-124.

2- بشير بن عيشي، <<معوقات التكتل الاقتصادي العربي و مقوماته>>، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004،ص3.

كما يمكن اعتبار أحد أهم العوامل الاجتماعية الرئيسية التي كانت سببا ليس فقط في عدم إتمام عملية التكامل العربي و حسب بل أيضا عن تواضع جهود التنمية العربية بصفة عامة، هو انتشار ظاهرة الأمية بشكل كبير في المجتمعات العربية التي تصل في المتوسط العام إلى حوالي 50% من إجمالي السكان، فضل عن تردي مستويات التعليم في مختلف مراحله. (1) و يضاف إلى هذه الأمية (الأمية العلمية) أمية أخرى أكثر خطورة ألا و هي <<الأمية التكاملية>> وهي آفة عادة ما يصاب بها المكلفين بإصدار القرارات القطرية. (2)

مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في المشكلات الناجمة عن الجهل و غياب الوعي السليم و من بينها مشكلات التطرف و الإرهاب من جانب و التقليد الأعمى و المحاكاة للمجتمعات الغربية من جانب آخر، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الصراع و اهتزاز الهوية في العديد من البلدان العربية. (3) أما الناحية الثقافية، فإنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن لم يطرأ أي تطور للثقافة العربية فيما يتعلق بمقاومة القطرية و التجزئة و تحقيق التكامل العربي السياسي و الاقتصادي، بل على العكس تماما فلقد نمت و قويت عملية تغريب الثقافة العربية، و كان للثقافة الغربية تأثير كبير عليها على حساب الثقافة العربية و التي من المفروض التأثر بها، مما أدى إلى تخلف الفكر القومي و ابتداع المثقفين تبريرات للمواقف القطرية للسلطات السياسية.

و يضاف إلى هذه العوامل ارتباط أي عمل يتعلق بالتكتل العربي بالأجهزة الرسمية مع الغياب التام للحركات الشعبية المناضلة من أجل الوحدة العربية و رغم تشكل <<منتدى الفكر في عمان>> و <<المؤتمر القومي العربي>> إلا أن عملهما بقي محصورا في النطاق الفكري و لم يمر دون احتدام الاختلاف بين المثقفين أنفسهم. (4)

## 2- العوامل السياسية:

لقد عان العالم العربي لفترات طويلة من صراعات سياسية عديدة، لا يزال بعضها دون حل حتى الآن، زد إلى ذلك عدم فعالية الجامعة العربية من حيث عدم قدرتها على قيادة تطور حقيقي للتكتلات الاقتصادية العربية، و يمكن أن يعزى عدم فعالية دور الجامعة إلى أسباب تتعلق بالجامعة نفسها، أي تتعلق بميثاقها و لوائحها التنفيذية و هيكلها التنظيمية، و أسباب أخرى تتعلق بمدى موافقة الدول الأعضاء على منحها دور قيادي كما هي، كما تتعلق بالخلافات بين أعضائها. فأولا: قرارات الجامعة تتم بالإجماع، و ليس بالأغلبية، مما يعطي الإمكانية لدولة واحدة من إيقاف صدور القرار.

1- أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص 124.

2- بشير بن عيشي، مرجع سابق، ص 3.

3- أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص 124.

4- بشير بن عيشي، مرجع سابق، ص ص 3-4.

ثانيا: قراراتها غير ملزمة، فتصدر القرارات و تعقد الاتفاقات و لا تنفذ، و ليس هناك عقوبات بعدم التنفيذ.

ثالثاً: ليس بها جهاز فعال لحسم المنازعات السياسية أو حتى التجارية.

رابعاً: ليس بها أجهزة تجارية و اقتصادية مهنية مستقلة يشرف عليها أشخاص متخصصون و ذلك حتى يمكن تناول المواضيع التجارية المشتركة بموضوعية و حيادية، و توضع لها حلول فعالة و ذات استمرارية لا تؤثر الخلافات العابرة على تنفيذها. (1)

ولعل أحد أسباب الفشل كذلك هو الاختلاف في أساليب صناعة القرار السياسي في الدول العربية المختلفة و التي انعكست بطبيعة الحال مباشرة على العلاقات الاقتصادية حيث تعذر الاتفاق بين الدول العربية على وضع سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نظمهم الحكومية و سياساتهم الوطنية المتباينة، حيث أن كل دولة تنتهج سياسة خاصة بها تخضع إلى مجموعة من العوامل و المصالح الداخلية و الخارجية التي تتعلق بها لوحدها.

كما أن سوء استخدام النفوذ السياسي للدول العربية في علاقاتها البينية كان من أهم العوامل التي كانت سببا في فشل جهود التكامل، حيث أن بعض الدول العربية كانت تميل إلى استخدام نفوذها السياسي على الدول المحتاجة لمساعدة مالية مثلا أو مساندة سياسية، و ذلك بغرض تحقيق أهداف معينة لخدمة مصلحتها الخاصة سواء الاقتصادية أو السياسية، و من ناحية أخرى فإن القيادات العربية لم تملك يوما إرادة سياسية صادقة للدخول في ترتيبات تفضيلية لتحرير التجارة فيما بين الدول العربية و يعود ذلك إما لعدم اقتناع القيادات العربية من جدوى التكامل الاقتصادي العربي، أو تحسبا للتكلفة التي قد تضطر بعض الدول العربية الغنية لتحملها من خلال تكاملها مع الدول الفقيرة. و نظرا لما مرت و تمر به المنطقة العربية من ظروف فإن نظمها السياسية تتميز دائما بعدم الاستقرار، و خضوع غالبية أنظمة الحكم بها إلى الرؤية الفردية للزعيم المطلق، و ربما للأهواء الشخصية في الكثير من الأحيان، و لقد كان للعلاقات الشخصية بين القيادات العربية أكبر أثر في تحديد طبيعة و أبعاد العلاقات بين الدول العربية. (2)

---

1- مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة، ورقة عمل مقدمة من طرف شؤون منظمة التجارة العالمية، صص 12-13.

2- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، صص 95-96.

## المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

لعل من أهم العوائق الاقتصادية أمام تطور التكامل الاقتصادي العربي ما يلي:

### 1- الاستعمار:

إن من بين العوامل المساهمة في انعدام التطور الاقتصادي التطور المؤسسي منذ عهد الاستعمار، فأغلب دوائرها الرسمية و هيكلنا الحكومية موروثه عن عهد الاستعمار، و ترتبت على التركة الاستعمارية آثار في صورة جذور و مرجعية القوانين و المؤسسات، و ربما يمكن اعتبار اتباع معظم بلدان المنطقة للتقليد المستوحى من القانون الفرنسي المصاغ في عهد نابليون من العوامل المساهمة في انعدام التطور القانوني و الدستوري و خاصة فيما يتعلق بالتشريع الاقتصادي و المالي، و يكون عائقاً أمام التكيف مع عالم متغير و أكثر انفتاحاً، و لقد شكل الاستعمار عاملاً سلبياً و مستمراً في إعاقة التكامل الاقتصادي من خلال:

أ- تصميم و شكل الدول الناشئة و أثرها على الجغرافيا الاقتصادية، حيث أنه تم فرض حدود من طرف الاستعمار كانت سبباً في ظهور كيانات صغيرة الحجم تم ربطها و إدماجها اقتصادياً مع قوى الاستعمار الماضية، و بالأخص فإن الروابط الاستعمارية لا تزال تبصم التجارة و أنماطها و تشوهها بشدة، حيث أن الأنظمة الاستعمارية قامت بفرض و في أقل تقدير حواجز غير تعريفية في صيغة حواجز فنية و مواصفات للمنتجات التابعة لها.

ب- الأثر على تمويل التجارة، حيث الأنظمة المصرفية في البلدان العربية تنشأ إما تحت سيطرة مصارف القوة المستعمرة أو صاحبة الانتداب التي منحها امتيازات الدخول أو في إطار يربط البنوك المحلية ببنوك الدولة المستعمرة، و يؤدي ذلك إلى أحداث أثر مالي من نوع العلاقة بين المحور و الأضلاع بما سيرجح الكفة لصالح المعاملات التجارية مع القوة الاستعمارية السابقة.

## 2- الموارد الطبيعية <<بمثابة لعنة>>:

طور Sala-i-Martin and Subramanian دلائل تشير إلى أن وفرة الموارد الطبيعية و الدخل الريعي تلحقان الضرر بجودة المؤسسات و صلاح الحكم، فمن المعروف أن البلدان العربية الغنية بالموارد الطبيعية - مثلها مثل غيرها من المناطق الأخرى - أصبحت تتكل على ثروتها التي تستمدتها من مواردها الطبيعية دون إعطاء أي اهتمام لإجراء الإصلاحات المالية و تنويع العائدات الضريبية و إصلاح أسس تسعير الخدمات العامة (النقل، الاتصالات، المياه، الكهرباء و الخدمات العامة الأخرى) لتتلاءم مع أسعار التكلفة، بل اعتمدت على عائداتها من الموارد الطبيعية.

وقد كان انخفاض الكلفة لاستخراج النفط و الغاز سبباً في التخصص البالغ و حال دون حدوث التنويع الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى ظهور دول يتميز اقتصادها بدرجة عالية في التركيز في هياكل الإنتاج و التصدير و بالتعرض لمخاطر تقلبات أسعار الطاقة، و في المقابل نجد أن بلدان الخليج التي تملك ثروات طبيعية متدنية أو متناقصة مثل: دبي، البحرين، اليمن وغيرها تعمل جاهدة على تطوير استراتيجيات اقتصادية جديدة تقوم على إنشاء قطاعات اقتصادية متنوعة النشاط في مجالات الخدمات

و القطاعات غير النفطية، كما أن سياسات الهجرة الحرة نسبياً التي اتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالموارد و لكن فقيرة باليد العاملة وفرت صمام أمان للبلدان ذات الفائض باليد العاملة مثل: مصر و لبنان، فأصبحت هذه البلدان تعتمد على الدخل من عوائد التحويلات و المساعدات متجنباً بذلك إجراء



الإصلاحات الضرورية عند مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة القاضية بتغيير الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية.(1)

و لذلك فإن التطور و التقدم يتطلب إقامة إدارات مالية و ضريبية جديدة و تبني نظم للضرائب المباشرة و غير المباشرة و إصلاح تسعير المرافق أو الخدمات العامة كوسيلة لتوفير بديل للعائدات النفطية، كما يجب القيام بإصلاحات في القطاع العام و الإصلاح المالي و الضريبي في بنود الأولويات في جدول أعمال التكامل الاقتصادي.

### 3- الحجم و الجغرافيا : (2)

- إن البلدان و الأسواق ذات الحجم الصغير تعاني من عدم التنوع في السلع و الخدمات المتاحة و ذلك نتيجة التنوع المحدود في ثرواتها الطبيعية و في عوامل الإنتاج.

و تدل كافة المؤشرات الخاصة بقياس الاندماج الدولي على تأخر البلدان العربية في مسيرة التكامل الدولي و كذلك من منظور التكامل الإقليمي. و يأتي هذا الاستنتاج على عكس ما تظهره التوقعات القائلة بأنه كلما كانت البلدان و اقتصادها أصغر حجما زاد احتمال الانفتاح و التكامل، و ذلك لضمان الحصول على السلع و الخدمات التي تفتقر إليها نتيجة ضعف ثروتها بعوامل الإنتاج.

>إن قيام البلدان غير المنتجة للنفط بفرض حواجز تعريفية عالية و إتباع استراتيجيات تنمية اقتصادية غير موجهة نحو اقتصاد السوق تستهدف تحقيق <<الاكتفاء الذاتي>> و الإحلال مكان الواردات دون اعتماد أو إجراء تحويل المعرفة و التكنولوجيا و الأفكار أدى إلى الوصول إلى غياب الابتكارات من خلال أسلوب الاكتساب بالتجربة، و بالتالي قد انطوى ضمن نتيجة لاستخدامها تكنولوجيات قديمة و محدودة عدم تحقيق النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.<<

و من جهة أخرى نجد أن دول مجلس التعاون المطبقة لحواجز تعريفية متدنية هي أكثر انفتاحا و ميلا نحو التجارة بالرغم من أن الإنتاج المحلي المحدود قد انعكس في اقتصاد غير متنوع.

- تمر العلوم الجزئية في الجغرافيا الاقتصادية منذ العقد الماضي بمرحلة انتعاش حيث يظهر الاقتصاديون الدور المؤثر للجغرافيا في النشاط الاقتصادي، و خاصة باعتبارها عاملا مؤثرا بانتظام في أداء النمو و التجارة، و يقدم (sachs 2003) دلائل تتعلق بأثر الجغرافيا على تكلفة النقل و على بيئة الصحة العامة.

---

1- ناصر السعيد، مرجع سابق، ص ص 43-44.

2- نفس المرجع السابق، ص ص 49-50.

و ذلك أن بيئة الصحة العامة تؤثر بدورها على عملية تراكم رأس المال البشري و جودته و معدلات الوفيات و صحة الأم و الأسرة و الخصوبة و بالتالي النمو الاقتصادي.

و لذلك فإن القرب من المناطق الاستوائية يمثل سبب تأخر النمو الاقتصادي نتيجة تأثيره السلبي على الصحة و تراكم رأس المال البشري و يبين (Diamond 1999) كيف يمكن أن يكون للحوادث الجغرافية المفاجئة أثر و بصورة دائمة على التطور الفني و انتشاره، كذلك يبين (Sowell 1998) أثر حملات الفتح و الهجرة على انتشار التكنولوجيا و الثقافات كما يوضح أيضا الأهمية البارزة للجغرافيا و الموقع في منع انتشار كيفية العمل و الابتكار و التكنولوجيا. كما تشكل الجغرافيا، في صورة مسافة التجارة و السوق، أي مدى القرب من مركز النشاط الاقتصادي العالمي في أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية، عاملا هاما في المنافسة الدولية.

4- نظرا لاعتبار أن كل الهياكل الاقتصادية للدول العربية تتميز بالاختلال لذلك فإنه يمكن القول أن جميع البلدان العربية، بلا استثناء هي دولا نامية و مؤشرا لاختلال التوازن الهيكلي في أغلب البلاد العربية يتمثل في اعتماد الاقتصاد الوطني على سلعة واحدة أو قلة قليلة جدا من السلع و التي لا يمكن لها دفع معدلات التنمية من خلال نشاطها الإنتاجي في الأجل الطويل و لا أن تحقق لها الاستقرار في الأجل القصير.

و في فترة الخمسينات و الستينات كان الاختلال الهيكلي يفسر على أنه متعلق بتركز معظم القوة العاملة في القطاع الأولي و عليه فإن الانتقال منه إلى قطاع الصناعة يؤدي إلى الخلاص منها. و لكن تجارب التنمية في هذه الفترة أثبتت أن الاختلال الهيكلي مرتبط أساسا بالانحراف عن الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة أيما كان القطاع أولي، صناعي أو غيره.

لذلك فإنه يتضح لنا أن البلدان العربية افتقرت - وما زالت تفقر - للعوامل التي يمكن أن تساعدنا في التخلص من حالة الاختلالات الهيكلية الإنتاجية، أو بتعبير آخر فإنها تفقر إلى القدرة على التحول و المشكلة بالنسبة لقضية التكامل الاقتصادي العربي تتمثل في كون أن <<معظم الأنشطة القائمة >> في البلدان العربية و التي هي تعبير عن هياكلها الاقتصادية المختلفة تعتبر أنشطة <<بديلة >> من حيث مخرجاتها السلعية. و إذا افترضنا أن حسابات المصالح الاقتصادية هي الأساس الحاكم للتكامل الاقتصادي و أخذنا في الاعتبار ضعف المقدرة على التحول لأمكننا القول أن أوضاع الاقتصاديات العربية كانت - وما زالت - تدفعها للتفكك و ليس للتكامل الاقتصادي.

لذلك فإنه لتغيير هذا الوضع يجب توفير المناخ الاقتصادي الملائم و القوى الديناميكية الكافية التي تغذي عملية التحول من الأنشطة الأقل كفاءة إلى أنشطة بكفاءتها و معدلات نموها العالية أو التي تسعى إلى تنويع القاعدة الإنتاجية و زيادة مقدرتها التنافسية بمزيد من الاستثمار في أنشطة جديدة ذات ميزات نسبية. (1)

1- عبد الرحمان يسري أحمد، <<قضايا اقتصادية معاصرة >>، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص 249-250.

5- من أهم الأسباب التي يمكن اعتبارها عقبة كبيرة تقف في طريق التكامل الاقتصادي هي الاختلاف الكبير بين الاقتصاد الليبرالي المطلق و الاشتراكية التقدمية، فكما هو معروف فالبلدان الاشتراكية تتجهج

سياسة تقوم على أساس ملكية الدولة و مراقبتها و تنظيمها لمختلف القطاعات الاقتصادية و احتكارها للتجارة الخارجية.

أما الدول العربية التي انتهجت النظام الليبرالي، فقد كان الدور الأساسي فيها يلعبه القطاع الخاص، وذلك فيما يخص : الإنتاج و التجارة و النقل و التوزيع على السواء، مع إمكانية تدخل الحكومة في نشاط القطاع الخاص لأغراض اقتصادية أو اجتماعية بإجراءات تشريعية، كما يمكنها أن تدخل كمساهم في شركة، أو في مشروع أو تقوم بإنشاء مشروع لحسابها. (1)

و هذا الاختلاف جعل فترة الستينات تتميز بحدوث تدريجي لانشقاق واضح بين أنظمة مؤمنة بالملكية الخاصة و حرية الأسواق الخاصة و أنظمة مؤمنة بالتخطيط المركزي و الملكية العامة و إدارة الإنتاج و الأسواق. و أصبح من الصعب إذا لم نقل من المستحيل أن يتم التكامل الاقتصادي العربي في ظل ثنائية أيديولوجية و اختلافات جذرية في توجهات الأهداف و السياسات الاقتصادية، و في فترة السبعينات و الثمانينات كان هناك تحول تدريجي نحو نظام اقتصاد السوق المصحوب ببعض الحذر و التردد.

و لكن مع بداية التسعينات حدثت نقطة الانقلاب الفعلية حيث أصبحت جميع الدول العربية تتبنى نظام السوق الحر. (2)

و سعت إلى تشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام و تطوير قوانين الاستثمار الخاص و أسواق الأوراق المالية و تحرير الصرف الأجنبي و الفائدة. و بما أن العوامل السابقة التي أعاقت التكامل الاقتصادي العربي من جهة اختلاف الأنظمة الاقتصادية قد اختفت فإن اقتراح إقامة منطقة حرة عربية قد حظي بتأييد كبير من الدول العربية حينما طرح في 1995.

6- أحد المعوقات الأساسية للتكامل الاقتصادي العربي تتمثل في اختلاف الظروف الاقتصادية و مستويات المعيشة اختلافا كبيرا بين بعض البلدان العربية و البعض الآخر، و قد ترتب على هذا الاختلاف ثلاث نقاط مهمة هي: (3)

- النقطة الأولى و تتمثل في اختلاف حجم و هيكل الاستهلاك في الدول العربية الغنية عنه في الدول الأخرى. فحجم الاستهلاك في هذه الأخيرة كبير و يتكون من مجموعة سلعية يمكن تأمين نسبة كبيرة منها من خلال الإنتاج المحلي و الذي كان بعضه يقوم على الإحلال محل الواردات . أما البلدان الغنية فكان استهلاكها يتكون من <سلع مميزة> تأتي نسبة صغيرة جدا منها من الداخل أو من البلدان العربية الأخرى، أما النسبة الكبيرة منها فيكون مصدرها بلدان العالم الصناعية

1- إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص ص 194-195.

2- عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص. 253.

3- نفس المرجع السابق، ص ص 254-256.

المتقدمة، و بما أن أهم مكاسب السوق المشتركة - خاصة بالنسبة للدول النامية- هو ما يتحقق من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج الكبير بالنسبة للسلع المستهلكة من طرف غالبية المستهلكين في بلدان الاتفاقية، و

هذا ما يجعل المستهلك في البلاد قليلة الدخل هو المستفيد من هذه الاتفاقية على عكس المستهلكين في الدول المرتفعة الدخل و التي لا تعني لها هذه السلع على الإطلاق ، و لهذا كانت الشكاوى من البلدان العربية ذات الدخل المرتفع في هذا الخصوص، و لم يكن خفض التعريفات الجمركية أو حتى إلغائها و إلغاء القيود الأخرى غير الجمركية يمثل حلا لهذه الإشكالية الهيكلية.

- النقطة الثانية المتعلقة باختلاف الظروف الاقتصادية، تتمثل في كون البلدان العربية النفطية مرتفعة الدخل كانت تتمتع دائما بفائض ضخم في رؤوس الأموال بينما كانت البلدان العربية الأخرى تعاني ( و بشدة أحيانا ) من فجوة موارد مالية، و بالتالي فهي عاجزة عن تمويل استثمارات التنمية، إلا من خلال الاقتراض من الخارج.

و في إطار المشاعر القومية العربية كانت الدول العربية التي تعاني من عجز تأمل كثيرا في الحصول على جزء من هذه الفوائض المالية من خلال التكامل الاقتصادي و لكن الأمر لم يكن كذلك، فقد تدفقت هذه الأموال إلى خارج الوطن العربي بغرض تأمينها أو الاستفادة منها، و هكذا فإن المصالح الاقتصادية القطرية كان لها دور أهم من القومية العربية و ما يرتبط بها من تكامل اقتصادي.

- النقطة الثالثة : تتمثل أيضا في فائض اليد العاملة في العديد من البلدان العربية خاصة التي تتميز بكثرة سكانها و انخفاض الدخل فيها و قد كان الفائض في العرض العمالي يأمل في أن يجد الحل لهذه الأزمة في البلدان العربية مرتفعة الدخل و التي كانت تواجه مشكلة فائض طلب على العمل مع زيادة رغبتها في تنمية اقتصادياتها لكن هذه الأخيرة أخذت تستغني تدريجيا عن العامل العربي القادم من البلاد العربية الأخرى و استبداله بعامل أهلي من الداخل أو عامل آسيوي.

### **المطلب الثالث : إزالة الحواجز المعيقة**

بعد أن تطرقنا إلى العوامل التي من المحتمل أن تكون قد أعاققت التكامل الاقتصادي العربي، تبين لنا أنه من البديهي أن يكون متوقعا عدم إقامة تكامل اقتصادي فعال في ظل هذه الظروف. و السؤال الذي نطرحه هنا هو : هل لا تزال هذه العوائق موجودة كلها و بنفس التأثير؟ أم هل بعضها آيل إلى الزوال أو الضعف.

#### **1-التعارض في الأنظمة الاقتصادية :**

فبالنسبة للتعارض في الأنظمة الاقتصادية العربية، فحاليا جميع الدول العربية تبنت نظام السوق وتحرير الأسواق، و مع أنه لا يزال هناك تركبات من الماضي و عوائق على التجارة البينية، إلا أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى زوال الكثير من هذه العوائق من خلال قيام الدول العربية بتخفيض الرسوم الجمركية و إزالة العوائق غير الجمركية الموجودة.

#### **2-الخلافات السياسية و عدم الاستقرار السياسي :**

رغم أن الخلافات السياسية مازالت تظهر من حين لآخر، إلا أنه يمكننا القول بأن حدثها قد خفت ربما لتحسن الظروف الموضوعية المشار إليها أعلاه، وإلى التجانس و التماثل الواضح في الأنظمة الاقتصادية، بالإضافة إلى التوصل إلى فض العديد من الخلافات الحدودية... الخ. كما أن تأثيرها السلبي على أعمال الجامعة لم يعد بنفس الحدة و التكرار.

أما بالنسبة لعدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي، فلا يزال تأثيره كبير في العديد من الدول العربية المهمة، و بالخصوص تأثيره على التجارة البينية و على مناخ الاستثمار في هذه البلدان .

و جلي بالبلدان العربية الرئيسية أن تعتبر موضوع عدم الاستقرار على أنه مشكلة عربية مشتركة تضر بمصالحها الاقتصادية، كما تضر بالإمكانات الاقتصادية العربية الكبيرة التي من الممكن استغلالها بشكل يمكن من خلاله تحقيق منافع كبيرة لو تم حل هذه المشاكل. و حقيقة الأمر أن هذه المشاكل هي مشاكل معقدة جدا، لكن إذا اعتبرناها << مشكلة عربية >> و تم التعامل معها على هذا الأساس، و بأنها تهم مصلحة الجميع في التنمية و رفع مستوى المعيشة هو الأسلوب المأمول.

### 3- آثار النمو السريع في السكان و المصاعب الأخرى :

بالنسبة لمشكلة النمو السريع في السكان، فإنها في الحقيقة تمثل تحديا كبيرا ليس من السهل حله، لأن معدل النمو السكاني يفوق حتى الآن معدل النمو الحقيقي في القطاعات الإنتاجية، و هذا يعبر عن مشكلة كبيرة تتضح من خلال معدلات البطالة المرتفعة في عدة بلدان عربية، و تساهم في وجود عدم استقرار سياسي و اجتماعي في أكثر من بلد عربي.

و لكن الجانب الإيجابي للمعدل العالي للنمو السكاني هو تطور سوق عربية كبيرة ممكنة يقدر عدد سكانها بـ ( 400 ) مليون نسمة عام 1440 هـ ( 2020 م). و يمكن استهدافها للتصدير و الاستثمار. و بالطبع ليس الأهمية في تقدير حجم السوق عدد السكان فقط و لكن عدد السكان الذين يمتلكون قوة شرائية.

إذن النمو السريع في السكان يمثل تحديات كبيرة ليس فقط بالنسبة إلى توفير المساكن الخاصة و الخدمات و تطوير التجهيزات الأساسية، و لكن من ناحية أخرى فإنه يمكن أن يمثل سوقا هائلة يمكن استهدافها، و مستوى عالي نسبيا من متوسط دخل الفرد في دول المجلس و متوسط دخل جيد في بعض الدول العربية الأخرى، على الأقل في فئات مهمة من السكان.

و هذا مع افتراضنا التطور الاقتصادي و نجاح تنويع القاعدة الإنتاجية و تطور التكتلات

الاقتصادية العربية و التجارة البينية. (1)

---

1- مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 32-34.

4- المؤسسات و السياسات التجارية :

فيما يتعلق بالمؤسسات و السياسات التجارية، فإننا نلاحظ تحسنا خاصة فيما يتعلق بالسياسات التجارية الحمائية، حيث تقرر إزالة كل الرسوم الجمركية على معظم السلع عام 2005 من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و التي تم تخفيض (50%) منها في 1 يناير 2002.

أما فيما يخص المؤسسات العربية فإن تطورها ما يزال بطيئا، كما أن الجامعة العربية مازالت تحتاج إلى إعادة هيكلة نفسها و تطوير ميثاقها، و من أهم العوائق التي مازالت موجودة هو عدم وجود مؤسسات تجارية مهنية ذات صلاحيات كافية و مستقلة عن سلطات الدول الأعضاء في الجامعة.

و لهذا فإنه من الضروري التفكير في إقامة منظمة تجارية واقتصادية عربية مستقلة عن جهاز الجامعة و لكن بعلاقة وثيقة معها، على غرار صندوق النقد العربي و الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تكون وظيفتها الرئيسية قيادة عملية التكامل الاقتصادي العربي، و يكون بها جهاز حيادي له صلاحيات إلزامية لحسم المنازعات التجارية البينية و مثل هذه المنظمة يمكن أن توفر القدرة على تطوير و استمرارية التكامل الاقتصادي و لا تتأثر بما يمكن أن يحدث من خلافات سياسية أو اقتصادية عابرة. (1)

و بعد مناقشة العوامل التي أعاقَت التكامل الاقتصادي العربي و إمكانية زوالها أو القضاء عليها و ذلك حتى تتمكن الدول العربية من تحقيق التكامل الاقتصادي العربي و بالتالي تحقيق التطور و الازدهار للوطن العربي، فيما يلي سيتم عرض بعض النقاط التي يمكنها أن تساعد على إزالة الحواجز المعيقة للازدهار: (2)

### 1- الاستثمار في البنية التحتية الإقليمية لتعزيز التجارة الإقليمية و النمو :

بهدف معالجة الكلفة اللوجستية المرتفعة فإنه يتعين على الدول العربية القيام باستثمارات ضخمة في البنية التحتية و الشبكات و جعلها متكاملة مع نظيراتها في الدول الرئيسية الشريكة في التجارة (الاتحاد الأوروبي و آسيا). و من المفترض أن هذه الاستثمارات التي ستكسر طوق الحواجز و تخفض التكلفة اللوجستية أن تحقق أرباحا كبيرة من و فرات الحجم و تولد عوائد عالية على الاستثمار .

و يجب تصور ثلاث شبكات للبنية التحتية :

أ- الطاقة : الكهرباء، النفط و الغاز.

ب- شبكة معلومات و اتصالات عربية متكاملة .

ج- شبكة مدفوعات مترابطة لتسهيل و مساندة التجارة و النمو.

### 2- الشبكات عبر المتوسط و أوروبا (TEN) :

وظيفتها تحقيق الترابطات الغازية و الكهربائية بين الجنوب/ الجنوب و الجنوب/ الشمال في

---

1- نفس المرجع السابق، ص. 34

2- ناصر السعيد، مرجع سابق، ص ص 64-65.

المنطقة، و قد تم تحديدها كأولوية واضحة. و فيما يتعلق بهذا الموضوع فإنه ينبغي التسريع في برنامج و خطة العمل المنبثقتين عن منتدى الطاقة الأوروبي المتوسطي بغرض :

- خلق حلقة الكهرباء حول البحر المتوسط يربط البلدان المعنية بمسيرة يوروميد و يستحسن على الحلقة أن تتكامل إلى أبعد من ذلك للارتباط ببلدان الخليج.
  - إعطاء الأولوية لإنشاء خط يوروميد للطرق و السكك الحديدية لكي يتم توصيلها بشبكة النقل المتكاملة المصممة للمشرق في إطار نظام النقل المتكامل في المشرق العربي.
- و تتضح أهمية خطوط السكك الحديدية من كونها ستقوم بربط بلدان المشرق العربي بأوروبا و بدول الخليج مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة النقل و تحسين التكامل الإجمالي للمنطقة و يسمح بتوفير وسائل ذات كفاءة عالية لنقل السلع و الأشخاص عبر كافة المنطقة. و هناك مشروع نقل يجب إعطاؤهما الأولوية و باختصار يشمل المشروعان: (1)

\* مشروع << الطرقات الدولية في المشرق العربي >> الذي تأجل لفترة طويلة.

\* إعادة تطوير شبكة خطوط السكك الحديدية من خلال مشروعين: << خط سكك الحديد بين برلين و بغداد >> الذي يربط بين قلب أوروبا و مركز العالم العربي عبر أوروبا الشرقية و الوسطى و مرورا بتركيا و المشرق العربي، و << خط سكك حديد الحجاز >> الذي استغرق إنجازه ثماني سنوات و استنفار 7000 جندي بتكلفة قدرها 16 مليون دولار في عام 1908، و نظرا لتطور التكنولوجيا و تفوقها فإنه من الممكن أن تنخفض الكلفة اليوم إلى 300 مليون دولار مقابل الحصول على خدمات نقل سريعة و موثوقة و ربط تركيا بالمشرق العربي و بلدان مجلس التعاون.

- استحداث بنية تحتية متكاملة لتكنولوجيات المعلومات و الاتصالات تسمح للبلدان العربية بدمج << الفاصل الرقمي >>. و لهذا الغرض يتطلب منها القيام باستثمارات ضخمة في البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات، حيث أن أهمية الاستثمار في تكنولوجيات الاتصال و الموجات المارة الواسعة ستكون حرجة للغاية لأغراض التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، و يتطلب ذلك إنشاء شبكة متكاملة لتكنولوجيات المعلومات و الاتصالات الحديثة لأغراض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الخدمات الإلكترونية و الحكومات الإلكترونية و المجتمعات الإلكترونية.

- توفير بنية حديثة و كفؤة للمدفوعات لمساندة روابط التجارة و الاستثمار و الاقتصاد. و سوف يحقق نجاح دول مجلس التعاون في اعتماد عملة موحدة على تخفيض في تكلفة المعاملات داخل دول المجلس و عبر الحدود. لذلك فإنه يجب على مؤسسات النقد و وزارات المالية العمل على استحداث نظام مدفوعات عربية قادرة على خلق نظام مدفوعات موحد في كل البلدان العربية و إحداث التكامل بينها و بين النظام الأوروبي المناظر كما يجب الدعوة إلى توسيع نظام تارغت ( TARGET ) المعمول به في الاتحاد الأوروبي لخلق نظام تارغت عربي مرادف حيث أن ذلك سيوفر منطلق لنظام

مدفوعات جديد يسمح باستخدام وتبني اليورو.و من شأن نظام المدفوعات المتكامل أن يقوم بدوره بتسهيل التكامل النقدي عن طريق إقامة نظام عربي لأسعار الصرف.

إن برنامج البنية التحتية الذي تم طرحه و المرجح أن يستغرق فترة جيل كامل سيعمل على تطوير و تقوية الترابطات بين البلدان العربية وسيؤدي إلى توسيع شديد في التجارة و استثمارات القطاع الخاص كما سيسمح برفع معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة و سيخلق فرص العمل و يرفع إنتاجية اليد العاملة و معظم إنتاجية عوامل الإنتاج.لذلك فإنه من الضروري اعتبار الاستثمار في البنية التحتية الإقليمية بمثابة سلعة إقليمية عامة و أولوية للسياسات و يتعين إنجازها من خلال إعادة تنشيط برامج التخصص و مشاركة القطاع الخاص التي انطلقت في التسعينات و كذلك من خلال مبادرات الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.



## المبحث الرابع : التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي

### و إستراتيجيته

لقد تمت في الواقع العديد من المحاولات لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية و الاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الإقليمي، وذلك من خلال التوصل إلى حل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية لتلك المنطقة، و سجل الوطن العربي المشترك غني بجوانبه المختلفة بالعديد من صيغ التعاون و التكامل، و خاصة في المجال الاقتصادي.

### المطلب الأول: معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي و اتفاقية تسهيل التبادل

#### التجاري

إن أولى المحاولات التي قامت بالتمهيد لعملية التكامل تعود إلى منتصف الأربعينات فبعد انقضاء فترة قصيرة على نهاية الحرب العالمية الثانية اجتمعت لجنة تحضيرية لمؤتمر قمة عربي عام لمناقشة فكرة إقامة جامعة عربية، و بعد ذلك تم توقيع ميثاق الجامعة في 22 مارس 1945 و الذي نص على أن مهمة الجامعة تتمثل في توثيق الصلات بين الدول الأطراف في هذا الميثاق، و العمل على تنسيق خططها السياسية و ذلك بغية تحقيق التعاون بينها و صيانة استقلالها و سيادتها، و تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بين هذه الدول من اتفاقيات. (1)

#### - معاهدة الدفاع المشترك و التعاون و اتفاقية تسهيل التبادل التجاري:

لقد أدى ضعف فعالية دور جامعة الدول العربية الذي كانت تؤديه أمام التحديات التي واجهت العالم العربي منذ عام 1948 إلى عقد <<معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي>> و التي تهدف من الناحية الاقتصادية إلى دعم التعاون و ذلك من أجل اقتصاديات عربية قوية و ذلك من خلال الاستثمارات المشتركة و تبادل المنتجات الوطنية الزراعية و الصناعية.

كما تم ترجمة هذا التعاون سنة 1953 في عقد <<اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري و الترانزيت>> بين بلدان جامعة الدول العربية وهم الأردن، سوريا، العراق، السعودية، لبنان، مصر، ليبيا و اليمن. و تحتوي هذه الاتفاقية على جملة من الإعفاءات من الرسوم الجمركية تستهدف إنشاء منظمة تجارة عربية حرة كمدخل لقيام فضاء اقتصادي عربي متكامل و متضامن، و تعتبر هذه الاتفاقية هي أولى الاتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية، كما أنها تعد أيضا أول اتفاقية في سلسلة الاتفاقيات الجماعية التي توالى في ظل الجامعة والتي وضعت أسس التجمع العربي و أحكامه و قد وضحت الاتفاقية في ديباجتها أن الهدف من إبرامها الوصول إلى تحقيق <<تعاون وثيق>> في الميادين الاقتصادية بين الدول العربية بما في ذلك <<تسهيل التبادل>> بينها و ذلك طبقا لما يقرره ميثاق الجامعة العربية. (2)

1- حسين عمر، <<دليل المنظمات الدولية>> القاهرة، دار الفكر العربي، 1421هـ/2000م، ص. 105.

2- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 84.

### المطلب الثاني: مشروع الوحدة الاقتصادية العربية و السوق العربية المشتركة

## 1- مشروع الوحدة الاقتصادية العربية:

اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في 19 ماي 1956 في نهاية دورتها العادية، القرار التالي : >> لما كانت الوحدة الاقتصادية من أهم الأهداف التي تسعى إليها جامعة الدول العربية، فإن اللجنة السياسية توصي بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل لهذه الوحدة و الخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها، على أن تقدم الحكومات العربية إلى الأمانة العامة أسماء ممثليها في هذه اللجنة في غضون ثلاثة أسابيع و أن تقدم اللجنة تقريرها إلى اللجنة السياسية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر <<. (1)

حيث اجتمعت لجنة من الخبراء في بجمدون بلبنان خلال شهر أوت 1956، و قامت بإعداد مشروع للوحدة الاقتصادية، تم عرضه على مجلس الجامعة العربية فقرر في 25-10-1956 تحويله إلى المجلس الاقتصادي العربي ليقوم بدراسته من الناحية الفنية.

و بعد أن درسه قام بإدخال تعديلات هامة عليه ثم أعاده للجنة السياسية ليتم البث فيه من الناحية السياسية : التي أعادته بدورها و من جديد إلى المجلس الاقتصادي بتاريخ 4-9-1957 بحجة عدم اختصاصها .

و هكذا بقي مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية مدرجا في جدول أعمال المجلس الاقتصادي العربي خلال السنوات 1958 و 1959 و 1960 و 1961 يبحث و يؤجل بحجة أو بأخرى. (2)

و هكذا بقي مشروع الاتفاقية معلقا منذ عام 1957 حتى عام 1962، حين ظهرت أول بادرة لبعث الحياة فيه، حيث وقعت عليه بعض الدول العربية، و قبل وضع الاتفاقية حيز التنفيذ حرص المجلس العربي بالإسراع في تنفيذ أحكام الاتفاقية، فأصدر قرار بتشكيل مجلس مؤقت للوحدة الاقتصادية بقراره الصادر في 11-7-1959، و أوكل إليه التعجيل بدراسة الخطوات اللازمة لتحقيق بعض أهداف الاتفاقية، و هكذا فقد قام المجلس المؤقت بعرض كافة قراراته على المجلس الاقتصادي لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها حين دخول الاتفاقية موضع التنفيذ.

و قد حددت المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية أهدافها في قيام وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول و رعاياها على قدم المساواة :

- 1- حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال.
- 2- حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و الأجنبية.
- 3- حرية التنقل و الترانزيت و استعمال وسائل النقل و المرافئ و المطارات المدنية.

1- عبد الهادي يموت، >>التعاون الاقتصادي العربي<<، الطبعة الثالثة، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1983، ص. 200

2- أحمد مراد ، >> بعض قضايا التعاون الاقتصادي العربي << ، دار دمشق للنشر و التوزيع ، ص 82-83.

4- حقوق التملك و الإيضاء و الإرث.

أما الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف فقد تم تحديده في المادة الثانية و التي جاءت منسجمة مع هذا الاتجاه في تأكيد المدخل التبادلي، خاصة فيما يتعلق بجعل البلدان الأعضاء منطقة جمركية واحدة مع سياسات استيراد و تصدير و نقل و ترانزيت موحدة و إبرام الاتفاقيات التجارية و اتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة مع اتخاذ بعض الإجراءات التنسيقية في بعض التشريعات و السياسات القطاعية. (1)

و يمكن إجمال خصائص هذه الاتفاقية بما يلي :

أ- أن الاتفاقية قامت بتحديد هدفها البعيد و الأساسي و المتمثل في تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية و بذلك ترجمت التوجه الوحدوي القومي بشكل واضح و محدد و هو ما تم تأكيده من خلال قرارات مؤتمر القمة العربي العاشر في التوجه نحو الوحدة العربية أمل الأمة العربية و هدف كفاحها الطويل.

ب- لم تكتف الاتفاقية بتحديد الهدف البعيد و الأساسي، بل حددت في نفس الوقت ما تضمنه الوحدة الاقتصادية العربية لدول الجامعة العربية و رعاياها ( و الذي تم ذكره في المادة الأولى من الاتفاقية ) ، كما قامت الاتفاقية بتحديد ما يجب أن تقوم به الأطراف المتعاقدة للوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية ( و هو ما احتوت عليه المادة الثانية من الاتفاقية ) . و مع تحديد هذه الأهداف، فإن الاتفاقية لم تقم بربط تحقيق أي هدف منها بزمن معين، حيث تركت الوصول إليها إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية و من خلال سياسة المراحل، بل أن الاتفاقية أضافت مرونة أخرى حينما نصت أنه >> يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات أو أقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية...<<.

ج- أما الميزة الثالثة لهذه الاتفاقية فهي تميزها بالربط العلمي و الموضوعي بين أحكام المسيرة نحو الوحدة الاقتصادية و بين الصيغة الإجرائية في اتخاذ القرارات، حيث نصت على أن مجلس الوحدة الاقتصادية يقوم باتخاذ قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات للأطراف المتعاقدة.

فهذه الخصائص الثلاث الرئيسية من النادر توفرها في اتفاقية عربية جماعية كالتالي انصفت بها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية و لهذا فهي كانت وبحق معبرة عن رغبة مجلس الجامعة العربية و المجلس الاقتصادي في حينه في الوصول إلى اتفاقية و تنظيم أكثر تقدما في العمل الاقتصادي العربي المشترك. (2)

---

1- سليمان المنذري، >>السوق العربية المشتركة في عصر العولمة<<، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مدبولي 1999، ص ص 86-87.

2- عبد الرزاق الكبيسي، مرجع سابق، ص ص 11-13.

2- السوق العربية المشتركة:

إن القرار رقم 17 القاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة يعد و بلا جدل أهم القرارات الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية منذ تأسيسه حتى اليوم، حيث تشكل هذه السوق خطوة كبرى في مجال التعاون الاقتصادي العربي إذا ما قورنت مع اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم الترانزيت لعام 1953، و يدخل في العناصر الجديدة المتقدمة على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم الترانزيت النقاط التالية:

1- عدم فرض أي زيادة في القيود الإدارية و الرسوم و الضرائب عند الاستيراد أو التصدير، و ذلك على كل المنتجات الصناعية، الزراعية، الحيوانية و الطبيعية منذ تاريخ القرار .

2- منع إخضاع المنتجات بأنواعها إلى رسم تصدير جمركي في تبادلها بين الدول الأعضاء، حيث أنه لا يوجد نص مشابه في اتفاقية عام 1953.

3- يمنع منعاً باتاً منح دعم مهما كان نوعه للصادرات من المنتجات الوطنية إلى الأطراف المتعاقدة، عند توفر إنتاج مماثل من البضاعة التي منحت الدعم في البلد المستورد، و لم يكن هناك نص مشابه في اتفاقية عام 1953.

4- إعفاء المنتجات الزراعية، الحيوانية و الطبيعية التي لم يتم إعفاؤها في اتفاقية عام 1953 من الرسوم الجمركية بنسبة 20% سنوياً بدءاً من بداية 1965، بحيث يتم إعفاؤها كلياً خلال خمس سنوات.

5- يتم تخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها أحد الأطراف المتعاقدة بواقع 10% سنوياً من أول عام 1956، حيث تكون معفاة كلياً بعد عشر سنوات، أما المنتجات التي تم إعفاؤها في اتفاقية عام 1953 فإن الإعفاء السنوي الجديد يسري عليها إضافة للإعفاء السابق.

6- خفض قرار السوق نسبة الصنع المحلي في المنتجات الصناعية إلى 40% بعد أن كان 50% في اتفاقية عام 1953.

7- يحتوي قرار السوق على تحرير التبادل التجاري من القيود الإدارية بنسبة 20% للمنتجات الزراعية، الحيوانية و الطبيعية، بحيث يتم تبادلها بحرية كاملة بعد خمس سنوات، و تحرير التبادل بنسبة 10% بالنسبة للمنتجات الصناعية بحيث يتم تبادلها بحرية كاملة بعد خمس سنوات، و تحرير التبادل بنسبة 10% بالنسبة للمنتجات الصناعية بحيث يتم تبادلها بحرية كاملة بعد عشر سنوات و هو نص جديد غير معروف في اتفاقية عام 1953.

8- خطط لإنشاء اتحاد مدفوعات عربي و صندوق نقد عربي للأطراف المتعاقدة، بحيث تكون عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها، و بذلك قام برسم الطريق للخروج من عدم كفاية اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال الرساميل لعام 1953. (1)

1- أحمد مراد، مرجع سابق، ص 94.

9- أقر حق كل دولة من الأطراف المتعاقدة بالتوجه إلى مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من إعفائها أو من التخفيض عليها في الرسوم و الضرائب و التحرير من القيود لأسباب جدية مبررة، و لمجلس الوحدة الاقتصادية لمدة لا تتجاوز مراحل التدرج. (1).

لقد بدأ بناء السوق العربية المشتركة منذ مطلع عام 1965 و استطاع خلال هذه السنوات تحقيق بعض أهدافه و عجز عن تحقيق البعض الآخر.

و قد حاولت مسيرة الوحدة الاقتصادية العربية إزالة كثيرا من العوائق التي كانت محل اعتبار بعض الدول الأعضاء في تردها في الالتزام بأحكام السوق، و أصبحت هناك معطيات جديدة تجعل هذا التردد أمرا غير وارد. و هذه المعطيات هي :

1- سهولة تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجاري، فقد قامت دول السوق مؤخرا بإلغاء اتفاقيات الدفع الثنائية التي قامت بعقدتها سابقا في غياب اتحاد عربي للمدفوعات يقوم بهذا الدور بصورة متعددة الأطراف، و ستكون نتيجة ذلك بطبيعة الحال دخول سلع حيوية و هامة في مجال التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ذلك فإنه يقوم بوضع اتفاقية صندوق النقد العربي موضع التنفيذ، فإن الصندوق يقوم بمهام اتحاد عرب للمدفوعات، حيث تنص اتفقيته على أن من بين أهدافه تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

2- تعاظم دور الخطط الإنمائية العربية في إقامة دعائم القاعدة الإنتاجية العريضة في الوطن العربي كشرط أساسي لدعم فعاليات السوق العربية المشتركة، إذ أن الطفرة الكبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية العربية في السنوات الأخيرة داخل الوطن العربي قد أدت إلى وضع خطط إنمائية أكثر طموحا بكثير من الخطط السابقة، و عند تنفيذها سوف تقوم بدعم هذه القاعدة الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك فإن الجهود الجبارة التي يقوم بها المجلس للتنسيق بين هذه الخطط الإنمائية سوف تؤت ثمارها لا محالة من ناحية ملاقة أي بديل للموارد المادية و البشرية المتاحة في الوطن العربي، مما يسهم بصورة فعالة في بناء هذه القاعدة الإنتاجية دون أي معوقات.

3- إن إقامة أعداد كبيرة من المشروعات المشتركة المتنامية في أنحاء الوطن العربي من الضروري أن تتضمن تنفيذ أحكام السوق من طرف جميع الدول الأعضاء التي تشارك في إقامة هذه المشروعات، باعتبار أن السوق العربية الواسعة و المحررة من كافة القيود المفروضة على انسياب السلع، هي التي يمكنها أن تستوعب ما يمكن أن ينتجه هذا العدد المتنامي من الشركات العربية المشتركة، و هي التي تتسع مواردها المالية بالاقتراض إلى 16 بليون دولار. (2)

1- نفس المرجع السابق، ص 95.

2- <http://www.caeu.org.eg/council of Arab Economic unty.htm>, 02-06-2005.

4- إن التزايد الكبير في التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بسبب سهولة تسوية المدفوعات الناتجة عن هذا التبادل، و تعاظم دور الخطط الإنمائية العربية في إقامة القاعدة الإنتاجية الكبيرة كدعامة

لتوسيع نطاق هذا التبادل، وإقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى تدفق كميات هائلة من المنتجات إلى السوق العربية، سوف يؤدي إلى تعويض إلى حد كبير ما قد تتحمله بعض الدول الأعضاء من خسائر ناتجة عن إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية التي تعتبرها مصدر رئيسيا لمواردها الذاتية.

5- أنه أمكن معالجة التفاوت بين البلاد العربية في الطاقة الاقتصادية النسبية بالاتفاق على تدابير إلزامية لحماية بعض الصناعات الناشئة في بعض الدول العربية الأقل نموا لفترة مؤقتة يتم من خلالها تطوير و تحسين هذه الصناعات و توفير مقومات نجاح لها. (1)

إضافة إلى ما سبق فإنه هناك مجموعة من التوجهات التي يمكنها تفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وصولا إلى إحياء السوق العربية المشتركة و المتمثلة في : (2)

- 1- تشجيع دور القطاع الخاص في التكامل الاقتصادي العربي المنشود.
- 2- القيام بمساندة مؤسسات التعاون الاقتصادي و المالي العربي.
- 3- التغلب على مشاكل نقص الموارد و الخبرات البشرية و نقص المعلومات.
- 4- تحرير التجارة البينية بين الدول العربية مما يتطلب العمل على تنمية التجارة العربية و توفير المقومات الضرورية لتوسيع الإنتاج و نمو الصادرات العربية و تطوير هذه التجارة و الحرص على التنوع، بالإضافة إلى ضرورة القضاء على مشاكل التماثل و التشابه بين الهياكل الإنتاجية في الدول العربية.

5- محاولة القضاء على أسباب الخلافات بين الدول العربية، و التي تعد شرطا ضروريا لتنمية و تفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

6- التوصل إلى إطار لسياسة صناعية إقليمية.

7- أخذ العبرة من تجارب الدول الأخرى التي تمكنت من الوصول إلى تحقيق التعاون أو التكامل الاقتصادي.

8- وضع الضوابط التي تتيح التوزيع العادل للعائدات من التكامل و لتكاليف عملية التكامل بين الدول العربية.

9- التنسيق بين السياسات الاقتصادية العربية، و ذلك فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية و المالية، مجالات الاستثمار و التوزيعات الجغرافية و الإقليمية للاستثمارات، و ذلك لتجنب حدوث تضارب في تلك السياسات.

1- نفس المرجع السابق.

2- محمد مدحت عزمي، <<الواردات و الصادرات و التعريفات الجمركية>>، الطبعة الأولى، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2002، صص 294-296.

### المطلب الثالث : اتفاقية تيسير التجارة و منطقة التجارة الحرة العربية

نظرا لما حققته محاولات التكامل الاقتصادي العربي السابقة من شعور بالخيبة و الإحباط ظهرت توجهات جديدة في المسار التكاملي العربي تتميز بقدر آخر من المعقولية و الواقعية و الحكمة، ففي سنة

1981 أعدت اتفاقية تجارية جديدة باسم << اتفاقية تيسير التجارة و تنمية التبادل التجاري بين الدول

العربية >> تم التوقيع عليها من طرف إحدى و عشرين دولة عربية.(1)

و تضم هذه الاتفاقية المبادئ الأساسية التالية : (2)

\*مبدأ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم و القيود المختلفة.

\*مبدأ الحماية المتدرجة للسلع العربية،بمواجهة منافسة السلع غير العربية.

\*مبدأ الربط المنسق بين إنتاج السلع بين الدول العربية.

\*مبدأ التبدل المباشر في التجارة العربية البينية.

\*مبدأ مراعاة الظروف الإنمائية لكل من الدول الأطراف لاسيما أوضاع الدول الأقل نموا.

\*مبدأ التوزيع العادل للأعباء و المنافع المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

\*مبدأ الاسترشاد بمعايير أهمية السلع بالنسبة للمصالح القطرية و القومية.

\*مبدأ عدم اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية في المجال التجاري بين الدول الأطراف.

و من جهة أخرى،فقد تم سنة 1982 عقد اتفاقية باسم << اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال

العربية >>،و تم التوقيع عليها من قبل واحد و عشرين دولة،و تضمنت أحكام هذه الاتفاقية،إعطاء

الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن أن تدعم بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية،و لكنه بالرغم

من هذا الإجماع العربي لم يكتب لأي من هذين المشروعين النجاح إذ حالت العوائق التجارية و السياسية

و غيرها دون التوصل إلى تنفيذ هاتين الاتفاقيتين كما كان منتظرا.(3).

و بما أن محاولات التكامل الاقتصادي العربي السابقة بأشكالها المختلفة لم تتمكن من تحقيق

النجاح المطلوب تم تبني صيغة جديدة للتجارة الحرة العربية كوسيلة لتحقيق التنسيق و التكامل بين

الاقتصاديات العربية،رغم أن هذه الصيغة تحتل مستوى أدنى من الصيغ السابقة إلا أنه لابد من التأكيد

على أن الأمر ليس متعلقا بصيغة التعاون بقدر ما هي بالإرادة العربية للتعاون و التكامل،بالإضافة إلى

أن طبيعة الصيغة لا تشكل أية عائق أمام تطوير أشكال و مستويات التعاون، حيث تبقى آفاق و

---

1- إكرام عبد الرحيم،مرجع سابق،ص.87

2- محمد كامل ربحان،محمد حمدي سالم،<<تنمية التجارة الزراعية العربية البينية من خلال تفعيل

اتفاقيات التعاون التجاري العربي>>،المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين،نادي الزراعيين الدقي

الجيزة،26-27 سبتمبر 2001،ص.13

3- إكرام عبد الرحيم،مرجع سابق،ص.8

احتمالات نجاح منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى متاحة عمليا بمبادرات العرب إلى تفعيل هذه الاتفاقية

و تطويرها وصرفها إلى سوق عربية مشتركة أو اتحاد جمركي عربي.(1)

و قد بدأت الدول العربية في عام 1998 تنفيذ اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية و ذلك بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي عام 1997 و المتعلق بقيام منطقة التجارة الحرة العربية خلال عشر سنوات ابتداء من أول يناير 1998.و التي تقوم على الأسس التالية : (2)

\*أن تكون الدولة عضوا في اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري لعام 1981.

\*الأخذ بمبدأ التحرير التدريجي للسلع العربية التي يتم تبادلها بين الدول الأطراف،و الذي تم تطبيقه ابتداء من أول يناير 1998 و ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل بنسب مئوية متساوية،على أن يتم التحرير الكامل لكافة السلع العربية بنهاية عام 2007م.

\*يقوم المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بمراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج.

\*يتم معاملة السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج،معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف،فيما يتعلق بقواعد المنشأ و المواصفات و المقاييس و اشتراطات الوقاية الصحية و الأمنية،و الرسوم و الضرائب المحلية.

\*لا يجوز لأي دولة عضو إصدار أي تشريع،أو وضع أي قاعدة تكون سببا في عرقلة هذا البرنامج.

\*ضرورة مراعاة أحكام و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية،فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية و مواجهة حالات الدعم،و إجراءات معالجة ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.  
\*إن السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج،لا تخضع لأية قيود غير جمركية تحت أي مسمى.

\*يمكن لأي دولتين الاتفاق على التحرير الفوري لأي سلعة من السلع في منطقة حرة ثنائية.

كما يمكننا الإشارة إلى أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية يمكنه أن يحقق فوائد كثيرة،لا تمثل فقط مكسبا للصالح العربي العام،و لكنها تحقق فائدة مباشرة لكل من الدول العربية المشاركة و تتمثل هذه الفوائد و المكاسب في النقاط التالية : (3)

1- يؤدي إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى توسيع حجم السوق الداخلية من خلال ما تنتجه من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض، حيث أنه قبل إقامة مشروع الشراكة يكون حجم السوق محدود أو مقيد بالدرجة الأولى بالقوة الشرائية المحلية التي غالبا ما تكون صغيرة جدا بحيث لا تسمح بإقامة المشروع على أساس الحجم الأمثل،أي المشاريع ذات الحجم الكبير التي

<http://www.mafhoum.com/syr/articles-02/Khoury/KhouryZip,22-02-20051->

2- عمر صقر، <<العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة>>،الدار الجامعية 2000،2001،ص ص196-197.

3- <http://www.mafhoum.com/syr/articles/Khoury/KhouryZip,22-02-2005>.

تتميز باقتصاديات الحجم و انخفاض مستوى تكلفة الإنتاج،ولذا كان السبب الأهم في صغر حجم المشاريع الإنتاجية وانخفاض إنتاجية العمل هو ضيق السوق المحلي قبل إقامة منطقة التجارة الحرة،فإن



اتساع حجم هذه السوق بما يوفره من إمكانيات لإدخال التقنيات الجديدة فإنه يعمل على رفع إنتاجية العمل و التشجيع على نقل التكنولوجيا في فروع الإنتاج القائمة والفروع الإنتاجية الجديدة و بالتالي يساهم بصورة فعالة في زيادة معادلات النمو و رفع مستوى المعيشة.

2- إمكانية مضاعفة القدرات و الإمكانيات العربية المجتمعة المادية ، المالية ، البشرية و التكنولوجية التي يمكنها أن تفوق كثيرا القدرات المنفردة لأي من هذه الدول على حدى. وذلك بسبب توسيع السوق الداخلية نتيجة انفتاح الأسواق على بعضها البعض .حيث أن مضاعفة هذه القدرات يساعد على إقامة العديد من الصناعات الجديدة وتحقيق زيادات ضخمة في الإنتاج تؤدي حتما إلى نمو حجم المبادلات التجارية البينية بل زيادة حجم التجارة العربية مع الدول الأجنبية . كما أن حدوث مثل هذه التغيرات سيؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات بل وجذب الاستثمارات من الأسواق الخارجية، وخاصة الاستثمارات ذات التقنيات المتقدمة.

3- إن حسن تنفيذ بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و ما يمكن أن يحققه ذلك من الاستقرار الاقتصادي على مستوى الوطن العربي سيعمل في ظل الظروف الدولية المستجدة و إمكانية تعرض العالم إلى أزمات اقتصادية و خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و ما نتج عنها من اضطرابات سياسية و اقتصادية في مناطق عديدة من العالم على جعل المنطقة العربية منطقة جذب للاستثمارات و يشجع عودة جزء من رؤوس الأموال الموظفة في الخارج، بل و عودة أعداد كبيرة و متزايدة من العلماء العرب العاملين في الخارج للمساهمة في تطوير جهود البحث العلمي العربي و المساهمة في حل مشكلات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة العربية. ومما لا شك فيه أن هذه التطورات التي نتمنى تحقيقها مرتبطة بمقدار ما ستبذله الأنظمة العربية من جهود بل و حتى القطاع الخاص العربي لتنفيذ برنامج هذه الاتفاقية بصورة جدية، بل و الارتقاء بها إلى مستوى الاتحاد الجمركي و السوق المشتركة وصولا لاحقا إلى الوحدة الاقتصادية العربية.

4- إمكانية تطوير و إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية و تنويع القاعدة الإنتاجية نتيجة تعاظم القرارات المشتركة و تنوع الموارد الطبيعية و المصادر من الحاجات، وفي حال توفر برامج تنموية مشتركة فإن توفر مثل هذه المقومات يمكن أن يحقق زيادة إطار التشابك و الترابط بين فروع الإنتاج قريبا و إقليميا و تحسين مستوى استثمار الموارد و تحقيق الوفرة الاقتصادية، هذا إضافة إلى أن انفتاح الأسواق على بعضها سيعزز من إمكانيات التخصص وفقا لمبدأ الميزة النسبية خاصة و أن الالتزام بهذا المبدأ لا يزال محدودا في الوطن العربي ومقيدا بتطبيق سياسات الحماية ذات الأجل الطويل.

5- و أخيرا فإنه يمكننا القول أنه في ظل المستجدات الدولية المعاصرة و زيادة دور التكتلات الاقتصادية الدولية بشكل ليس له مثيل، وإقامة منظمة التجارة الدولية، وبما تشكله هذه من تحديات للإنتاج العربي وبخاصة الإنتاج الصناعي العربي داخل الأراضي العربية وخارجها، فإن إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى تشكل ملاذا للاقتصادات العربية فيه تحتمى وتتحصن فتقلل إلى أكبر حد ممكن من المنعكسات السلبية للتحديات العالمية الجديدة. إن تحول العالم إلى مجموعة من التكتلات يدفع بالدول

العربية إلى ضرورة مواجهة هذه التكتلات بتكتل عربي يمكن أن يصون المصلحة العربية ويحميها من مزيد من محاولات السيطرة و التهميش.

إن تكوين تكتل اقتصادي عربي يمكنه أن يرفع من القدرات التفاوضية للمنطقة العربية ويضمن لها تحقيق مجموعة من المكاسب التي لا يستطيع أي بلد عربي تحقيقها بمفرده.

ومما لا شك فيه أن رفع القدرة التفاوضية العربية تمثل مطلباً ملحا وعلى قدر من الأهمية خاصة وأن تكتل الاتحاد الأوروبي يسعى حالياً إلى إقامة نوع من الشراكة مع الأقطار العربية و خاصة المتوسطة منها، كما أن حاجة العرب إلى المزيد من القدرة على تصليب المواقف الجماعية هي حالة يتطلبها أيضاً الدور المتعاظم لمنظمة التجارة الدولية وما تفرضه من تحديات في منافسة المنتجات العربية داخل وخارج المنطقة العربية.(1)

### **المطلب الرابع: إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي**

إذا كان التكامل الاقتصادي ضرورة اجتماعية ووسيلة لتحقيق هدف تنمية الاقتصاد العربي ، فإن الوصول إلى هذا الهدف لا يمكن إتمامه على مرحلة واحدة ، بل يحتاج إلى مراحل عديدة ومتدرجة تمتد إلى آفاق المستقبل ، ومن هنا تصبح الإستراتيجية قائمة على تصور بعيد المدى لما ستكون عليه الحال بالنسبة للوطن بأكمله و ارتباطها بالأوضاع العالمية في المستقبل للمدى الذي يوضع عنه هذا التصور .

وعليه فإن وضع هذه الإستراتيجية يجب أن يوضع بناء على بعض المبادئ العامة التي يمكنها تحديد مضامين هذه الإستراتيجية في إطارها العام وهذه المبادئ هي : (2)

**أولاً:** تأمين مستقبل الدول النفطية من خلال دعم هياكل الاقتصاد القومي فيها ، وارساء قواعد الإنماء داخلها على أسس غير نفطية ، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الموارد النفطية موارد مؤقتة وزائلة في المستقبل المرئي .

**ثانياً :** حتى تتمكن البلدان النفطية من تحقيق تنميتها الاقتصادية بفعالية يجب عليها الاستعانة بالكفاءات البشرية المتوفرة في الدول العربية ذات العجز و السوق الواسعة التي توفرها لمنتجات الدول النفطية من خلال التكامل الاقتصادي العربي .

---

1-<http://www.mafhoum.com/syr/articles-02/Khoury/KhouryZip,22-02-2005>.

2- عبد الرزاق الكبيسي، مرجع سابق، ص6.

**ثالثاً :** أن الدول العربية ذات العجز لا يمكنها السير في طريق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بفعالية إلا بموارد مالية ضخمة لا يمكنها تحقيقها إلا إذا تعاونت تعاوناً وثيقاً مع الدول العربية النفطية.

**رابعاً :** إن التقسيم العربي للعمل على أساس من ترشيد توطن المشروعات هو الذي يحقق أفضل استثمار للموارد الإنتاجية العربية - طبيعية و بشرية و مالية - ويمكن الدول العربية من الوصول إلى تحقيق أكبر معدل للنمو في إطار التكامل العربي في الموارد و في الإنتاج و في تسويق المنتجات، و باستخدام و توطين التكنولوجيا المتطورة، وبالتسويق المسبق بين الخطط العربية الإنمائية .

**خامساً :** إن الأمن الاقتصادي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال توفر الأمن القومي باعتباره ضرورة أساسية لذلك وواجب قومي تفرضه أوضاع المنطقة و المتغيرات الدولية، سواء من حيث الاستعداد العسكري لتحرير الأرض ضد العدوان الخارجي، أو من حيث إنشاء و دعم الصناعات العربية و تضامن الجهود العربية جميعاً للنهوض بها.

**سادساً :** إن الدول العربية كلها بحاجة كبيرة إلى توجيه أموال ضخمة لبناء قاعدة عريضة من الكفايات البشرية المؤهلة و المدربة في التخصصات المختلفة و على مختلف المستويات، و إلى بناء و دعم الهياكل الأساسية للبنية الاقتصادية، باعتبارها الدعامة الأساسية لأية عملية إنمائية في أرجاء الوطن العربي.

**سابعاً :** يجب على الدول العربية أن تؤمن نفسها ضد تعرضها لأزمة الغذاء العالمي و احتمالات المجاعة و وقوعها تحت المساومات السياسية المرتبطة بها، وذلك من خلال قيامها بتركيز الاستثمارات العربية على خلق حزام غذائي يلبي احتياجات المنطقة العربية كلها أولاً، و تصدير الفائض ثانياً كمساهمة من العرب في حل مشكلة الغذاء العالمي.

**ثامناً :** إن إنشاء مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية والسلع الإستراتيجية الأخرى يمثل أهمية كبرى لتطور الاقتصاد العربي، وذلك للتصدي لأي طارئ أو أزمة على الصعيد العالمي، سواء من ناحية انقطاع الإمدادات الخارجية من هذه السلع عن العالم العربي، كلياً أو جزئياً وذلك نتيجة قيام ظروف اقتصادية أو حربية أو نتيجة لضغوط سياسية قد يفرضها العالم الخارجي على المنطقة. **تاسعاً :** أن يظل المجتمع العربي إطار ثقافي يتزايد انتشاره و اتساعه، و يربط تراثه الماضي بآفاق المستقبل ويميز كيانه الذاتي دون محاكاة أو تقليد لثقافات أو أطر حضارية غريبة عليه قد لا تتلاءم مع طبيعة التطور المستهدف له. (1)

**عاشراً :** أن تعمل على توفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين في المجتمع العربي حتى يتمكنوا من الارتقاء إلى مستوى قوى الإنتاج المطلوبة في عصر يتميز بدناميكية التطور التكنولوجي

---

1- عبد الرزاق الكبيسي، مرجع سابق، ص 6.

و أن يكون توزيع ناتج التنمية حافزاً على بعث الحماسة في هؤلاء المنتجين لدفع عجلة الإنتاج بكل قوة و فاعلية، و هو ما لا يتم تحقيقه إلا إذا حصل كل منتج على نصيبه العادل من ثمار التنمية، و أن يتحقق

حد أدنى من الأمن و التكافل الاقتصادي الذي تمتد مظلته إلى الأفراد المنتجين أو الذين يهيئهم المجتمع للعمل المنتج .

**حادي عشر :** إقامة نظام اقتصادي عربي جديد ، يتم من خلاله تحديد العلاقات العربية الدولية بشكل متكافئ لا محل فيه للتبعية أو الاستغلال، وتعمل من خلاله المؤسسات النقدية و التمويلية و الإنمائية و التنظيمات التجارية على المستوى الإقليمي بصورة فعالة، بما يضمن التعامل مع العالم الخارجي ككيان عربي كبير.(1)

و عليه فإن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أقر في 2001/6/7 ببغداد استراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين القادمين (2000-2020) تعمل على تحقيق عدد من الأنشطة و البرامج التي تتلخص في المحاور التالية : (2)

### 1- استكمال منطقة التجارة الحرة العربية :

إن إمكانية الانضمام إلى هذه المنطقة مفتوح أمام أي دولة عربية من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية و ذلك بإخطار يوجه من قبل هذه الدولة إلى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يفيد رغبتها في الانضمام. و تقوم الأمانة العامة بإبلاغ هذا الإخطار للدول الأطراف، و بعد ثلاثة شهور من تاريخ الانضمام يبدأ تاريخ التحرير الكامل للسلع التي منشأها دول المنطقة، بالنسبة للدول المنظمة، و من الجائز أن تتفق الدول العربية الأقل نموا الراغبة في الانضمام مع مجلس الوحدة العربية على برنامج مناسب لاستكمالها إلغاء كافة الرسوم، مع الأخذ بعين الاعتبار ما قد يكون قائما بينها وبين دول المنطقة من اتفاقيات و بروتوكولات تتعلق بتحرير التجارة البينية.

### 2- إقامة اتحاد جمركي :

خلال الفترة الأولى يجري الإعداد لإقامة اتحاد جمركي بحيث يتم الإعلان عن بداية العمل به اعتبارا من نهاية الفترة، عام 2006.

و يتم استكمال هذا الاتحاد خلال اثني عشر عاما و ذلك على ثلاثة مراحل يتم تحديدها وفق مدى التقارب بين مستويات الرسوم التي يكون قد استقر عليها الوضع في الدول الأعضاء بنهاية عام 2005، و يتم استكمال المرحلة الأولى في عام 2010 وذلك من خلال توحيد الرسوم الجمركية الواقعة في نطاق متقارب، و يجري تخفيض الفروق الأكبر بنسب تتفاوت حسب درجة تفاوتها.

و يتم استكمال المرحلة الثانية في عام 2014 و يجري توحيد الرسوم متوسطة الفروق مع تخفيض آخر للرسوم شديدة التفاوت. و في عام 2015 يتم استكمال الاتحاد و ذلك من خلال القيام بتوحيد جميع الرسوم و إخضاع تغييراتها بصورة مشتركة إلى قرار على مستوى الاتحاد.

---

1- نفس المرجع السابق، ص7.

2- [http://www.caeu.org.eg/council\\_of\\_Arab\\_Economic\\_Unity.htm](http://www.caeu.org.eg/council_of_Arab_Economic_Unity.htm), 6-02-2005.

كما تطبق القواعد الخاصة بتوزيع حصيلة الرسوم الجمركية و تحديد ما يجري استخدامه منها بصورة مشتركة.

### 3- إقامة منطقة استثمارية عربية :

إن الهدف من إقامة هذه المنطقة هو جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطن العربي و الأجنبي على حد سواء.مع تجنب دخول الدول العربية في حرب تيسيرات يكون رأس المال الأجنبي هو المستفيد الوحيد فيها.

و يعزز هذه الجاذبية قيام منطقة التجارة الحرة العربية حيث تستفيد الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية من تحرير التجارة البينية من إمكانيات التصدير إلى الدول الأعضاء،أيضا تمكنت مجالات الإنتاج المستفيدة من تلك الاستثمارات من تحقيق شروط المواطنة،كما أنها تستفيد من الترتيبات التي تقوم منطقة التجارة الحرة بإجرائها مع أطراف خارجية،و مما يحققه الاتحاد الجمركي من تقارب بين الرسوم الجمركية.و تعتبر المنطقة أداة أكثر فعالية من الاقتصار على اتفاقيات يترك تنفيذها إلى الدول،و التي تتقادم مع مضي المدة.

### 4- إقامة منطقة تكنولوجية عربية :

إن الهدف من وراء إقامة هذه المنطقة هو النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي،و إعطائه إمكانية التعامل في مجال التطور التكنولوجي على أساس الأخذ و العطاء و التخلي عن دور الملتقى الذي يثير اعتبارات تبعية تقلل من القدرات التنموية العربية و تضعف من روابط التكامل بين الأقطار العربية.كما تسعى المنطقة إلى تزويد الدول العربية بشبكات تكنولوجية تربط فيما بينها و تساهم في دعم العناصر المختلفة للإستراتيجية.كما تساهم في جعل البحث و التطوير يعمل لرفع مستويات التنمية العربية المشتركة،و رفع الوعي الجماهيري بأهمية العلم و التكنولوجيا للمواطنين عامة،و بدورها الفعال لكل من القطاعين العام و الخاص و الأجهزة الإدارية.

### 5- إقامة منطقة تنمية بشرية عربية :

إن النظرة إلى التكامل لا تكتمل إلا إذا شملت النظرة إلى مواطني إقليم التكامل،و اعتبرهم مواطنين يحملون مواطنة مشتركة،فانتساع النظرة مؤخرا في مجالي التنمية و التكامل إلى أبعد من الإطار الاقتصادي المحكوم بحركة التدفقات الاقتصادية ليشمل بناء تنظيم مجتمعي موالي للتنمية و داعي للتكامل،حيث أوضح أنه بالإضافة إلى القيام بإنشاء اقتصاديات متشابكة تقوم على المعرفة،هناك حاجة إلى خلق مجتمعات متعاطفة و متكافلة،تحافظ على وحدة الهوية العربية أمام الانفتاح الاقتصادي على الخارج.(1)

---

1- نفس المرجع السابق.

تتزايد أهمية التكامل الاقتصادي العربي في ظل الظروف الدولية الراهنة، حتى أن بعض الاقتصاديين يعتبرونها أحد الوسائل الفاعلة للعولمة، وقد سمي هذا العصر بعصر التكتلات الاقتصادية. فالبلدان العربية تعيش حالة تخلف في كل المجالات، ولمواجهة هذه المشاكل القائمة في هذه البلدان، فإن الحل الأمثل يكمن في التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، حيث تمتلك هذه الدول مقومات عديدة لإتمام هذا التكامل لو تم استغلالها بطريقة جيدة تخدم مساعي هذا التكامل، كما تعترض هذا التكامل معوقات تحول دون استغلال هذه المقومات وتقف أمام إتمام هذا التكامل، حيث أن دراسة التطورات المختلفة لموضوع التكامل بين الدول العربية توضح أنه رغم سعي الدول العربية منذ زمن بعيد لإتمام هذا التكامل، إلا أن معظم قراراته ظلت حبر على ورق.